PROVISIONAL
A/38/PV.59
25 November 1983
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد ايويكا	(بنما)
ثم :	الآنسة ديفر (نائبة الرئيس)	(بلجيكا)

- مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) : [٢٥] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ب) تقرير الأمين العام

(ج) تقرير اللجنة الرابعة

(د) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألاّ تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنيـــة بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/38/23 (Part VII) ؛ و A/AC.109/752)؛

(ب) تقرير الأمين العام (A/38/532) ؛

(ج) تقرير اللجنة الرابعة (A/38/584) ؛

(د) مشروع قرار (A/38/L.12) .

السيدة كاراسكو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان شعـــب وحكومة بوليفيا قدما باستمرار تأييدهما لقضية الارجنتين فيما يتعلق بمطالبتها بالسيـــادة على جزر مالفيناس . ولا ينبثق هذا التأييد من مجرد تضامن بالكلمات بين شعبين شقيقيـن تربط بينهما روابط جغرافية وتاريخية ، بل انه ينبثق قبل كل شيء من الاعتقاد الراسخ بأنـه ليست هناك أسس قانونية أو سياسية أو ادبية تجيز للمملكة المتحدة الحيازة المتواصلة لهـذه الجزر التي احتلت باستخدام القوة .

اننا مازلنا نصر على ان الاحتلال البريطاني لجزر مالفيناس يشكل البقية الباقية مـن الاستعمار التي ينبغي ازالتها . وتأمل حكومة بوليفيا ان تقبل المملكة المتحدة قرار الجمعية العامة الذى يعلن ان احتلال هذه الجزر حالة استعمارية تخضع لنظام الوصاية ، وان مبادئ القرار ١٥١٤ (د-١٥) ينبغي بالتالي ان تطبق عليها . وانتهز فرصة وقوفي أمـام هـذه المنصة لأذكر الجمعية بأن بوليفيا عملت مع بقية دول امريكا اللاتينية لضمان اعتمـاد القـرار ١٥١٤ (د-١٥) الذى ترى الجمعية العامة في ديباجته عن اقتناع ما يلي :

" ان لجميع الشعوب حقا غير قابل للتصرف في الحرية التامة وفي ممارســة سيادتها وفي سلامة اقليمها القومي " (القرار ١٥١٤ (د-١٥) ، الفقرة الحادية عشرة من الديباجة) .

Digitized by UNOG Library

اننا نؤكد ان تقرير المصير ينطبق بالتالي على السكان الأصليين لهذا الاقليم ، وانه لا يمكن بأى حال من الأحوال ان يتحول هذا الحق لسكان أو لسلالاتهم الذين تم توطينهم بطريقة مصطنعة بواسطة القوة التي اطاحت بقوة السلاح بالمواطنين الاصليين ، وذلك بهدف تعزيز عدوانها على الاقليم . اننا نتفهم تماما شواغل المملكة المتحدة بشأن مصير سكان الجزر ، الّا اننا مقتنعون بأن رخاء وسعادة اولئك السكان لن تمس باعادة جزر مالفيناس .

انني لا أعتقد انه من الضرورى في هذه المرحلة ان أعود الى الخلفية التاريخية والقانونية للمشكلة حيث ان هذا قد تم بوضوح من قبل الممثلين الذين تحدثوا من قبل .

انني اعبر عن امتناني للأمين العام على الجهود التي قام بها تنفيذا للقرار ٩/٣٧ ، كما يؤسفني انه لم يتم حتى الآن استئناف المفاوضات . وهذا ما يمكن ملاحظته في الوثيقة A/38/532 .

منذ عام مضى اعلن رئيس بوليفيا أمام هذه الجمعية ان توحيد جزر مالفيناس في جمهورية الارجنتين هو قضية قارية ودولية . وأضيف انه اذا كان لهذا النزاع ان يحل وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، فمن الضرورى ان يجرى الطرفان المعنيان مفاوضات تستهدف التسوية السلمية . وتحقيقا لهذه الغاية فانه من الأهمية بمكان ان تستخدم المساعي الحميدة للأمين العام حتى يمكن للارجنتين الدستورية الديمقراطية من ان تلتقي على طاولة المفاوضات مع المملكة المتحدة .

لهذا فان منظمة دول امريكا اللاتينية اعربت في قرارها رقم ٥٩٥ عن دعمها لقرار الجمعية العامة وطالبت حكومتي جمهورية الارجنتين والمملكة المتحدة بأن تستأنفا المفاوضات بهدف ايجاد تسوية سلمية للنزاع المتعلق بالسيادة بأسرع وقت ممكن .

ان اقامة قواعد عسكرية مزودة بامكانات نووية بجزر مالفيناس تمثل مصدر قلق مستمر لبوليفيا . ونحن نعتقد ان هذا يمثل اهانة ليست موجهة الى جمهورية الارجنتين فحسب وانما الى مجموعة دول امريكا اللاتينية ايضا ، وتمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

وكدولة شاركت في اعداد مشروع القرار A/38/L.12 فان بوليفيا على اقتناع بأن حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة سوف تبذلان أقصى ما في امكانهما للتوصل الى اتفاق يمكنهما من ايجاد حل دائم وعادل يتفق مع مبادئ القانون الدولي ٠

السيد البان هولغوين (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان اعادة جزر مالفيناس الى السيادة الفعلية للارجنتين قضية تدعمها امريكا اللاتينية قاطبة بما فيها كولومبيا ٠

من المعروف جيدا ان اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في القرار ١٥١٤ (د-١٥) يشكل حدثا تاريخيا وأداة حاسمة في عملية انهاء الاستعمار٠ وفي اطار ذلك القرار انشئت لجنة خاصة بانهاء الاستعمار وبحثت للمرة الاولى في ١٩٦٤ مسألة جزر مالفيناس ٠ وفي تلك المناسبة طالبت الارجنتين بحق لا يمكن الطعن فيه ، وهو اعادة اقرار سلامتها الاقليمية ودعت الى عودة جزر مالفيناس ٠ وبيّنت ان التطبيق غير التمييزي لحق تقرير المصير على اقاليم يسكنها مواطنون من الدولة التي استعمرتها بالقوة بصورة غير قانونية ، ينبغي الّا يستخدم لتمويل حق هذه الدولة على الأراضي التي احتلتها بصورة غير مشروعة الى سيادة كاملة ٠ وذكرت ايضا انها ستأخذ مصالح سكان الجزر ورفاههم في الاعتبار ٠

ان التوصيات والنتائج التي اعتمدتها اللجنة الخاصة بانهاء الاستعمار كررتها الجمعية العامة في القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) الذى تم اعتماده بأغلبية ساحقة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٥ ٠ ففي ذلك القرار ، كررت الجمعية الاعراب عن انه ينبغي وضع حد للاستعمار بجميع صوره في جميع ارجاء العالم ٠ واحاطت الجمعية علما بالنزاع على السيادة على جزر مالفيناس بين الارجنتين والمملكة المتحدة ودعت الطرفين الى المضي لعقد المشاورات دون ابطاء ، على ان يأخذا احكام وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وكذلك مصالح سكان الجزر في الاعتبار ٠

Digitized by UNOG Library

ان الجمعية العامة حددت بصورة جلية وجود نزاع حول السيادة على جـــزر المالفيناس ، وأكدت ان هناك طرفين فقط في هذا النزاع هما حكومتا الارجنتين والمملكـــة المتحدة ، وطلبت من البلدين المضي دون ابطاء لاجراء المفاوضات باعتبارها السبيـــل الوحيد لانهاء الوضع الاستعماري في الاقليم ، مع التجاوز مؤقتا عن حق تقرير المصـــير، ومراعاة الفقرة ٦ من القرار ١٥١٤ (د — ١٥) التي تنص على ما يلي :

" كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامـة الاقليمية لأى بلد ، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه " .

وعلى اساس ذلك القرار ، وافق البلدان على عقد محادثات جرت في لندن فـــي تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٦ واستمرت في عام ١٩٦٧ . وفي آب/اغسطس من عام ١٩٦٨ وضع الوفدان النص النهائي لمذكرة التفاهم التي حددت ان يتم اعتراف المملكـــة المتحدة بسيادة الارجنتين عندما تعتبر الضمانات والكفالات المقدمة من حكومة الارجنتـــين لسكان الجزيرة مرضية . الا ان المملكة المتحدة رفضت مذكرة التفاهم ، مما ادى الى توقـــف المفاوضات لمدة خمس سنوات .

وقد اعتمد العديد من القرارات منذ ذلك الوقت . وفي كانون الاول/ديسمـــبر ١٩٧٣ اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣١٦٠ (د — ٢٨) الذى اعربت فيه عن قلقها لعـــدم احراز تقدم جوهرى ، وكررت الاعراب عن ضرورة الاسراع في عملية المفاوضات بين الحكومتـــين . وجميع هذه الوثائق تشير في منطوقها الى احترام السلامة الاقليمية للارجنتين .

وعلى هذا الاساس نفسه اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣١/٤٩ في عـــام ١٩٦٧ الذى ظهرت فيه لأول مرة القرارات التي اتخذتها حركة بلدان عدم الانحياز ، وهي حركـــة دأبت على الاعراب عن تأييدها منذ عام ١٩٧٥ لمطالبة الارجنتين باستعادة اقليم انـــتزع منهـــا .

ان معارضة الاستعمار عنصر ثابت في سياسة كولومبيا الخارجية . وما من اسبـــاب تتصل بالدفاع او اية وجهة نظر مهما بدت معقولة يمكن ان تقنع المرء بأنه من المقبـــول المحافظة على الجيوب الاستعمارية في اى مكان من العالم . وفي الحقيقة فان الاحـــداث التاريخية والسياسية في عالم اليوم سوف تؤدى الى استئصال الاستعمار برمته .

Digitized by UNOG Library

ان عمل الامم المتحدة في العملية التاريخية لتصفية الامبراطوريات الاستعمارية كان مثمرا للغاية . وهذا ينبع من الميثاق روحا ونصا ويستجيب لتطلعات المجتمع الدولي الكبرى . وقد دافعت كولومبيا في الامم المتحدة وفي المنظمة الاقليمية للدول الامريكية عن مبدأ عدم استعمال القوة او التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، وعن الحل السلمي للمنازعات بين الدول . ان وفدنا يشعر بالقلق ازاء النية الرامية الى انشاء قواعد ومنشآت عسكرية دائمة في الجزر ، لأن هذا قد يؤدى الى محاولة ، لا يمكن السماح بها ، لاطالة امد الوضع الاستعمارى الذى يعمل على تحويل هذه القواعد الى نوع من النظام الاستراتيجي الشامل وينشئ مصدرا آخر من مصادر المواجهة بين الشرق والغرب ، في انتهاك سافر لقرارات الجمعية العامة وللمعاهدات الدولية التي تنطبق على امريكا اللاتينية.

وعلاوة على ذلك ، فان هذا يتعارض ورغبة وتطلع بل في الحقيقة ونية جميع شعوب المنطقة . ومازلنا على اقتناع بأن الاتفاق السلمي ممكن عن طريق المفاوضات البناءة التي ستؤدى الى حل عادل ودائم ومرض للطرفين . ولكن الوضع الراهن لا يمكن قبوله اذ نشأ واستمر على اساس استعمال السلاح .

وفي هذا السياق القانوني والسياسي ، ووفقا للسياسات التي ارستها الامم المتحدة لتصفية الاستعمار في مالفيناس ، فان بلدان امريكا اللاتينية ككل ، اشتركت في موقف تضامني كعهدها في العام الماضي وذلك بتقديم مشروع القرار (A/38/L.12) الذى يعيد تأكيد القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ولمجلس الامن على حد سواء .

ان العناصر الواردة في مشروع القرار تسعى الى وضع حد لهذا النزاع عن طريق التفاوض وهو السبيل الوحيد الممكن لحل النزاع الخاص بالسيادة القائم بين جمهورية الارجنتين والمملكة المتحدة . ويُطلب من الامين العام ايضا ان يجدد بذل مساعيه الحميدة لمساعدة الطرفين على اساس القرار المشار اليه .

ان وفد كولومبيا قد استمع بتعاطف الى البيان الذى ادلى به وزير الشؤون الخارجية للارجنتين بشان " ارادة المفاوضات السلمية لدى الشعب الارجنتيني (A/38/PV.54 ص ٢٩—٣٠) ، التي ستؤدى الى اعادة تأكيد القانون الدولي وتعزيز الاجراءات السلمية والقانونية لحل الخلافات في جميع ارجاء العالم . وفي سياق المناقشة

Digitized by UNOG Library

بالامس استمعنا الى اشارات الى البيان الذى ادلى به الرئيس الارجنتيني المنتخب السيد الفونسين الذى اعرب عن تأييده الكامل لبيان وزير الخارجية . وهذا موقف يتطابق تماما مع السياسة الثابتة لحكومة كولومبيا بشأن هذه المسألة .

ان مسألة جزر مالفيناس ، لا تهم امريكا اللاتينية وحدها ، بل تهم المجتمع الدولي كله لأنها يمكن ان توضح انه عن طريق المفاوضات الثنائية وعلى اساس حسن النية يمكن التوصل الى حل قائم على العدالة . ان ما اظهره الوفد البريطاني من حماس للعملية الديمقراطية في الارجنتين يتطلب منه ، اذا اراد ان يتوخى المنطق ان يتيح للحكومة الجديدة استعادة الوضع الذى كان سائدا في عام ١٩٦٨ عندما استأنف وفدا المملكة المتحدة والارجنتين المفاوضات حول السيادة على الجزر .

لذلك ، ليس من الممكن ان ندعي كما حاول ممثل المملكة المتحدة ، بأن هناك اختلافات بين ما ورد في بيان السيد اوغويرى وزير الخارجية وموقف الحكومة الجديدة من هذه المسألة الاساسية . ان الحل عن طريق المفاوضات الثنائية سيكون من شأنه ان يثبت انه يمكن في جميع الاوقات ايجاد حل بغض النظر عن المناطق الجغرافية من العالم . بل على النقيض من ذلك ، فان استعمال القوة يعتبر على اية حال سابقة سيئة ويتعارض ورغبات المجتمع الدولي . وليست المسألة مجرد بدء عمليات تفاوضية ، بل ايضا التوصل الى نتائج ناجحة ، واظهار انه يمكن عن طريق ارادة الاطراف المعنية التوصل الى حلول مشروعة قابلة للتنفيذ يمكنها ، كما في هذه الحالة ، ان تسجل الاتجاه العالمي الذى لا عدول عنه صوب انهاء الاستعمار وهو قضية من القضايا التي ايدتها بشدة الامم المتحدة منذ انشائها .

Digitized by UNOG Library

ان الاتفاق بشأن جزر مالفيناس من شأنه ان يمنع مشاكل أخرى من أن تنشأ فيما يتعلق بانتاركتيكا ، وهو موضوع يجب ان نتناوله في الايام القليلة المقبلة. ودعونا لا ننسى ان تلك البلدان القريبة من انتاركتيكا لها مطالب في ذلك الاقليم الضخم وان قرب جزر مالفيناس منه ، من شأنه أن يجعلنا نقتنع بضرورة حسم هذه المسائل ، لأن استعمال القوة مهما كان قديم الحدوث ، لا يمكن بأى حال ان يشكل حقا لأولئك الذين ارتكبوه .

لقد لاحظنا بسعادة بالغة ، وباعجاب كبير بالأمة الارجنتينية العظيمة وباحترام لها . ذلك القرار الذى يتسم بالاهمية القصوى الذى يقضي باعادة اقرار المؤسسات عن طريق التصويت الشعبي في انتخابات تظهر فيها جميع الآراء بحرية . ان الديمقراطية هي التفاوض والتوفيق واعادة اقامة العلاقات الدبلوماسية التي تمناها السفير البريطاني هي خطوة اولى صوب حل مشكلة مالفيناس ستؤدى الى زيادة احترام واعجاب امريكا اللاتينية والمجتمع العالمي بالمملكة المتحدة بينما توجد أملا جديدا بشأن فاعلية الامم المتحدة . وللأرجنتين الحق في ان تأمل ان يساعد هذا القرار في ايجاد سبيل ممهد صوب السعادة والسلم يمكنها من توجيه طاقاتها الضخمة وفضائل شعبها من أجل تحقيق القيادة التي تستحقها .

ان حكومة وشعب كولومبيا يودان اغتنام هذه الفرصة لتهنئة حكومة وشعب الارجنتين بمناسبة هذا التطور السعيد ، وللاعراب لهما عن تضامننا وأمانينا في مستقبل مجيد يبشر بالخير .

السيد اوريبينا اورتيغا (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان البند الذى يعرض على الجمعية العامة مرة أخرى هو من المسائل التي تشغل المجتمع الدولي . وعبر السنين ، تجرى دراسة الحالة في مالفيناس في الامم المتحدة ، وقد اعتبرت من الناحية القانونية انها تقع ضمن مجموعة الحالات الاستعمارية ، ولتوخي الدقة فان المؤتمر التاسع للدول الامريكية المعقود في بوغوتا ١٩٤٨ ، ومن خلال لجنته الخاصة وصف التواجد البريطاني في مالفيناس بأنه احتلال اراضي من قبل دولة خارج القارتين الامريكيتين .

Digitized by UNOG Library

وحاول مؤتمر الدول الامريكية ان يقيم مبدأ أمريكيا لتصفية الاستعمار وفي هـذا المبدأ وضع تمييزا بين المستعمرات والممتلكات الأوروبية في أمريكا وبين الاقاليم المحتلة. وهذا الاختلاف له أهميته ، لأنه في احدى الحالتين ينبغي ان يكون المبدأ الذى يستهدى به هو تقرير المصير بالنسبة للشعب الخاضع للسيطرة الاستعمارية ، بينما في الحالة الأخرى ينبغي ان يكون المبدأ الذى يستهدى به هو مبدأ السلامة الاقليمية . ووفقا لهذا المبدأ فان الامريكيين في اجتماعهم الذى عقد منذ ٣٥ عاما مضت اعتبروا أن قضية مالفيناس من حالات الاقاليم المحتلة بسبب الظروف المحددة التي أحاطت بالتواجد البريطاني في هذه الجزر منذ ١٨٣٣ . فمن ناحية لأن هذا احتلال تم بالقوة لاقليم يرتبط من الناحيتين الجغرافية والقانونية بالأرجنتين ، ومن ناحية أخرى للحقيقة التي لا يمكن انكارها وهي انه باحتلال هذا الأرخبيل بالقوة فان بريطانيا لم تستشر السكان بل انها طردتهم ببساطة وبعد استكمال الطرد نقل سكان بريطانيون تماما لاحتلال هذه الجزر وأسفر هذا التطور عن استبعاد اشراك السكان غير البريطانيين . وفي ضوء هذه الحقائق فان مؤتمر الدول الأمريكية وصف الحالة في مالفيناس بأنها احتلال للاقليم .

وفضلا عن ذلك ، اذا نظرنا الى هذا الأمر بالمنظور الذى نظرت من خلاله انجلترا الى هذا النزاع على الأراضي منذ ١٩٤٦ ، ووصفنا الوجود البريطاني كاستعمار ، فان الفرضية الارجنتينية تكون صحيحة . انها صحيحة وفقا لما يقرره القانون الدولي الامريكي ، لأنه حسب نص قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) فان مبدأ وحدة الاراضي له أسبقية على مبدأ تقرير المصير والمبدأ الاخير غير مقبول في حالة جزر مالفيناس - وبالنسبة للمجتمع الدولي ولكوستاريكا ، فانه من الواضح ان التسوية السلمية للنزاع يجب ان تأخذ في الاعتبار مصالح سكان هذه الجزر وليس رغباتها . ونحن على ثقة من ان ألوف الملايين من الجنيهات التي تعتزم انجلترا استثمارها في مالفيناس في السنوات القادمة ستكون أكثر من كافية لارضاء هذه المصالح . ونحن متأكدون أيضا من ان الارجنتين ، ولا سيما الارجنتين الديمقراطية اليوم لن تكون غير مراعية لمصالح سكان الجزر . ان ما يتعرض للتهديد ليس مصالح سكان الجزر ولكن الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب الارجنتين في السلامة الاقليمية للأرجنتين .

Digitized by UNOG Library

وللشهور الـ ١٩ الأخيرة ركزت الحكومة البريطانية على استخدام القوة من جانب الأرجنتين ودفاعها عما تعتبره حق سكان الجزر في تقرير الوضع المستقبل للأرخبيل. لقد قامت بذلك لتخفي الحقيقة التي لا مفر منها ، وهي ان جوهر النزاع الذى استمر لقرن ونصف قرن كان دائما حول الحقوق السيادية على الارض الارجنتينية في جزر مالفيناس .

ان قبول الفرضية القائلة بأن النزاع على الاراضي فيما يتعلق بمالفيناس ينبغي أن يحل عن طريق تقرير المصير من جانب سكان الجزر يعني قبول ان الامم المتحدة ينبغي ان تعين مواطنين بريطانيين ليكونوا قضاة نهائيين في النزاع على الاراضي القائم بين الأرجنتين والمملكة المتحدة .

لقد اعتمد المجتمع الدولي المتمثل في الامم المتحدة منذ ١٨ عاما القرار ٢٠٦٥ (د—٢٠) ، الذى حدد وضع الارخبيل بأنه موقف استعمارى ، وأقر بأن هناك نزاعا قائما على السيادة. وفي الوقت نفسه حدد الارجنتين والمملكة المتحدة بأنهما الطرفان المعنيان اللذان ينبغي عليهما ايجاد حل سلمي للنزاع .

وتمشيا مع ما استقر وأيده المجتمع الدولي في مناسبات متعددة فان البلدان التي قامت بتقديم مشروع القرار A/38/L.12 أعربت مرة أخرى عن مناشدتها للأطراف في هذا النزاع على الاراضي لكي تستأنف المفاوضات لتنهي بالوسائل السلمية هذا النزاع. اننا نفهم المصاعب التي تتضمنها محاولة نسيان الآثار المؤلمة التي أعقبت الحرب في العام الماضي ، ولكننا مقتنعون بأن كلا من الدولتين ستكون من الحكمة بحيث تجد القوة الأدبية للتغلب على مشاعرها والوفاء بالتزاماتها وفقا لنص وروح ميثاق الامم المتحدة. واننى متأكد من انه من خلال الحوار والتفاوض ستتمكن الدولتان من وضع حد للنزاع ، وبهذا يدعمان مصداقية الامم المتحدة كأداة لتعزيز السلم واقامة النظام الدولي الرشيد المتحضر.

Digitized by UNOG Library

السيد بينيس (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان مسألة جزر مالفيناس التي تدرسها الجمعية العامة مرة أخرى تندرج تماما تحت اطار تصفية الاستعمار . لقد اتيحت لحكومة بلدى الفرصة للتكلم عن البند المطروح أمام الجمعية العامة وكذلك أمام مجلس الأمن . وموقفنا معروف تماما في هذا الصدد .

لذلك ، لست في حاجة الى أن أكرر مرة أخرى الأسس التاريخية والقانونية التي تكمن وراء تطلع الأرجنتين الى استعادة سيادتها على جزر مالفيناس ، والتي أشارت اليها الوفود الأخرى . وأود أن أذكر فقط بأنه منذ اللحظة التي نالت الأرجنتين فيها استقلالها ورثت ، على نحو مستمر ، الولاية والسيادة الاقليميتين اللتين مارستهما الحكومة الاسبانية منذ القرن السابع عشر . ولم تتخل الدولة الجديدة عن ذلك الحق في أى وقت . وعندما احتلت المملكة المتحدة هذه الجزر احتلالا عسكريا في عام ١٨٣٣ ، طالبت الحكومة الارجنتينية ، ومازالت تطالب منذ ذلك الحين ، باستعادة أراضيها .

وهذه الخلفية التاريخية والقانونية معروفة تماما ، كما أن من المعروف تماما المبدأ الذى وضعته الأمم المتحدة لانهاء الحالة الاستعمارية في جزر مالفيناس .

لقد درست اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار هذه المسألة في عام ١٩٦٤ . وفي اطار مبادئ تصفية الاستعمار وفي نطاق الجهاز الخاص الذى تم تشكيله بمقتضى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . طالبت الأرجنتين مرة أخرى باستعادة وحدة أراضيها ، واستندت الأرجنتين الى الفقرة السادسة من منطوق القرار ١٥١٤ (د - ١٥) في التأكيد بأنه لا يمكن تطبيق حق تقرير المصير في اقليم تم احتلاله على نحو غير مشروع عن طريق القوة ، حيث قامت الدولة المستعمرة بطرد السكان الأصليين ، وأحلت مواطنيها محلهم .

ولقد كررت اللجنة الخاصة في أول الأمر ثم الجمعية العامة ذكر هذه الحجة . فالقرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) ، بعد أن أشار الى ما جاء في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، لاحظ وجود نزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

Digitized by UNOG Library

حول السيادة على جزر مالفيناس ، ودعى القرار كلا الطرفين الى استئناف المفاوضات دون تأخير ، آخذين بعين الاعتبار أحكام وأهداف الميثاق ومصالح سكان هذه الجزر .

ومنذ ذلك الحين ، وعن طريق توافق الآراء الذى تم التوصل اليه فيما يتعلق بالبند قيد البحث والقرارات ٣١٦٠ (د - ٢٨) ، ٣١/٤٩ ، ٣٧/٩ ، كررت الجمعية العامة هذا المبدأ ودعمته ، معلنة سيادة الفقرة ٦ من منطوق القرار ١٥١٤ (د - ١٥) وهو مبدأ وحدة الأراضي . ولذلك فقد أكدت الجمعية العامة بوضوح أنه ينبغي التوصل الى حل لهذه المسألة الاستعمارية عن طريق اجراء مفاوضات بشأن النزاع المتعلق بالسيادة بين الطرفين ، الأرجنتين والمملكة المتحدة ، مع احترام مصالح السكان .

وفي هذا السياق ، فان حكومة اسبانيا التي تتخذ باستمرار موقفا تعارض فيه استخدام القوة كوسيلة لتسوية الخلافات الدولية ، تدافع أمام هذه الجمعية وأمام مجلس الأمن عن ضرورة حسم هذا النزاع عن طريق المفاوضات السلمية وعلى أساس احترام السلامة الاقليمية لجمهورية الارجنتين وليتسنى في نفس الوقت ضمان المصالح المشروعة لسكان الجزر وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

وكما قال وزير خارجية اسبانيا في المناقشة العامة للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة :

" في جنوب الأطلسي ، في مالفيناس ، هناك مصدر توتر لا يزال يفسد ويعرقل العلاقات من جميع الأنواع ، وليس فقط بين البلدان المعنية مباشرة ، بل أيضا بين أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية " . (A/38/PV.12 ، ص ١١٢) .

وفي وقت لا تزال فيه المنازعات تهدد التعاون السلمي بين الدول ، في هذه القارة وغيرها من القارات ، ترى اسبانيا أن أبسط سبل التفكير السليم تتطلب أن تدخل الأطراف المعنية بأسرع ما يمكن في مفاوضات تستهدف البحث عن حل سلمي لنزاعها بشأن السيادة .

لقد وضعت الأمم المتحدة الاطار وأوضحته ، واليوم تدرس الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.12 ، اذ بعد أن تشير فيه الى القرارات ذات الصلة السابق

Digitized by UNOG Library

ذكرها التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن ، تكرر نداءها لحكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة باستئناف المفاوضات بغية ايجاد حل سلمي ، بأسرع وقت ممكن ، للنزاع السيادى المتعلق بمسألة جزر مالفيناس .

وسوف يصوت وفد اسبانيا مؤيدا مشروع القرار بحدوه الأمل أن يؤدى التصميم الذى أعربت عنه الجمعية العامة الى فتح الطريق أخيرا أمام عملية تفاوضية حقيقية .

وفي الوقت الذى يختار فيه شعب الأرجنتين بحرية العودة الى تقاليده الديمقراطية الأصيلة ، يتعين على المجتمع الدولي أن يعزز هذه العملية المشجعة بالقضاء تماما على بؤرة التوتر التي طال بقاؤها نتيجة لاستمرار هذا الوضع الاستعمارى في جزر مالفيناس دون مبرر .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مشكلة جزر مالفيناس تعد واحدة من بؤر الأزمات العديدة التي ظلت دون حل وتسهم في التدهور الخطير للوضع الدولي الحالي . ان أمن وسلم العالم يعانيان من نشوب الأزمات الجديدة ومن الأزمات الحالية التي لم تحسم بعد .

ان هذا النزاع الذى استمر دون حل لفترة طويلة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة فيما يتعلق بمسألة السيادة على جزر مالفيناس قد تحول الى نزاع مسلح في العام الماضي . وقد أصيب المجتمع الدولي بالصدمة وكان يأمل حتى اللحظة الأخيرة تفادى هذا التصعيد .

ان الجراح التي تركها النزاع لم تلتئم بعد ونشعر بها بحدة في العلاقات القائمة بين دولتين من أعضاء هذه المنظمة .فاستخدام القوة لم ولن يحل أبدا هذه المشكلة .

Digitized by UNOG Library

وبالاضافة الى ذلك ، فان زيادة التوتر في منطقة النزاع توفر باستمرار أرضا خصبة للآثار السلبية المحتملة على مستقبل السلم والأمن في منطقة جنوب الأطلسي وغيرها من المناطق .

وفور اندلاع النزاع اعترف المجتمع الدولي بخطورة الأزمة وبطابعها الملحّ ، وأخذ على عاتقه صيانة السلام وحل المشكلة . واتخذ مجلس الأمن القرارين ٥٠٢ (١٩٨٢) و٥٠٥ (١٩٨٢) ، بينما اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٧/٩ .

ويتضمن قرار الجمعية العامة ٣٧/٩ ، في رأى أغلبية الدول الأعضاء بما فيها يوغوسلافيا ، كل المبادئ الأساسية التي يمكن أن يرتكز عليها ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة جزر مالفيناس . ويركز القرار على أن بقاء الأوضاع الاستعمارية لا يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة للسلام العالمي ، انطلاقا من أن هذا الاقليم يدخل في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في اطار لجنة تصفية الاستعمار . ويطلب القرار من الحكومتين أن " تتوصلا بأسرع ما يمكن الى حل سلمي للنزاع على السيادة عن طريق المفاوضات ، بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة ، على أن يأخذ ذلك الحل بعين الاعتبار مصالح السكان . وتم التذكير بقرارات الجمعية العامة السابقة ذات الصلة وكذلك بمبادئ ميثاق الامم المتحدة المتعلقة بعدم استخدام القوة ، والتسوية السلمية للمنازعات .

والحق أن هذا يمثل الطريق الوحيد الممكن والمقبول والواقعي لحل المشكلة . وصدر تأكيد جديد لهذا الرأى في مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز السابع المنعقد في نيودلهي ، حيث أيّد رؤساء دول أو حكومات نفس هذا الاجراء ونفس هذه المبادئ . وكرروا من جديد دعمهم القوى لحق الأرجنتين في بسط سيادتها على جزر مالفيناس واعادة هذا الحق اليها عن طريق المفاوضات ، وطالبوا باستئناف المفاوضات بين حكومة الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة وبمساعيه الحميدة ، وأكدوا من جديد الحاجة لأن يأخذ الطرفان بعين الاعتبار مصالح سكان الجزر .

ويوضح تقرير الأمين العام تطبيقا لما جاء في القرار ٣٧/٩ ، انه بالرغم من

Digitized by UNOG Library

تجديد مهمته لبذل المساعي الحميدة ، وتبادل وجهات النظر المكثفة مع الحكومتين المعنيتين ، فان المفاوضات لم تستأنف بين الأرجنتين والمملكة المتحدة .

والحق أن هذا أمر يؤسف له ، اذ أن وفد بلادي يعتقد أنه كلما طالت هذه المشكلة دون اتخاذ أي خطوات محددة في اتجاه حلها ، أصبح من الصعب حلها . وقد بينت فعلا بعض الآثار السلبية المترتبة على ادامة هذا الوضع القائم ، واعتقد أن أيا من الدولتين لن تستفيد منه . وامكانية تحويل الوضع الى جزء من مخططات استراتيجية عالمية لا يمكن الا أن تخلق مشكلات جديدة لها آثار أكبر على منطقة يحقق الحل العاجل لمشكلتها الرئيسية أفضل الفوائد لكلا البلدين .

ومن رأينا ، ان المفاوضات بين الارجنتين والمملكة المتحدة لابد أن تستأنف في أقرب وقت ممكن . ولكي تنجح المفاوضات ينبغي أن يوضع في الاعتبار كل الحقائق وكل المصالح ، خاصة حق الارجنتين ، وكذلك مصالح سكان الجزر . كما ينبغي التمسك بقوة بمبادئ ميثاق الامم المتحدة والقرارات السابقة الصادرة عن الامم المتحدة .

وستصوّت يوغوسلافيا مؤيدة لمشروع القرار لأنه ، شأنه شأن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي ، يشتمل على الأسلوب والمبادئ التي يمكن أن يرتكز عليها الحل القائم على التفاوض .

السيد شامورو مورا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : توجد أوضاع وأنماط سلوك سياسية لم تعد ملائمة في عالم اليوم المتغير الدوام ، حيث حقق العلم والتكنولوجيا فتوحات في ميادين كانت ، قبل عقود قليلة مضت ، تشكل مجرد شطحات خيال . وتمشيا مع تطور المجتمع يتعين علينا أن نستأصل من الجذور المواقف التي تشكل شبحا خطيرا والتي تظهر في المناخ الجغرافي السياسي الذي يختاره دعاتها . وتشير الى الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والصهيونية والفصل العنصري . وهذه كلها أنماط سلوك ندينها ، وثمارها المرة هي القمع والقهر وفرض القيود على الحرية وتقرير المصير للشعوب والانتقاص من السيادة والسلامة الاقليمية للأمم .

Digitized by UNOG Library

واحدى مناطق العالم التي يتجلى فيها أحد أنماط السلوك التي أشرنا اليهـا ، أى الاستعمار ، توجد في جزر مالفيناس التي تعد هدفا دائما ذا أولوية بالنسبة للأمـــة الأرجنتينية بعد أن سلبتها منها في عام ١٨٣٣ القوات المسلحة البريطانية وطردت منهـا السلطات الارجنتينية والسكان . ولم تقبل جمهورية الارجنتين أبدا هذا الانتهـــاك لسلامتها الاقليمية ، ودأبت على التأكيد على المطالبة باستعادة هذه الأراضي السليبـة. ولا يمكن أن تتحول هذه الحيازة غير المشروعة الى سيادة تامة بأى حال من الأحـــوال. ولو كان هذا ممكنا حقا ، بشكل آخر من أشكال المنطق ، لأمكن للولايات المتحـــدة أن تبسط سيادتها الكاملة على جزيرة غرينادا التي قامت الولايات المتحدة بغزوها ، بحيـث تحوّل الغزو بالقوة الى طريقة للحصول على الأراضي والى مصدر للحقوق السيادية التـــي لا يحدها سوى القدرة على استخدام القوة . ويعود بنا هذا السلوك القهقرى الى العصور التاريخية السحيقة وهو ليس خليقا ببلد كان لأسباب عديدة في طليعة الحضارة الغربية .

وكما قلنا ، مثل هذه الأنماط من السلوك تتمشى بعضها مع البعض . ولنعـــد الى عام ١٩٨١ . لقد وحدت الامبريالية البريطانية والامبريالية الامريكية الشمالية قواهما في مواجهة موقف الأرجنتين المطالب باستعادة أراضيها ــ الأولى عن طريق استخـــدام قوة غير ملائمة والمطالبـة بحقوق ليست لها ، والثانية بالسماح باستخدام منشآتهـــا ومواردها العسكرية وتسهيلاتها الخاصة بالتجسس سرا وعلنا .

Digitized by UNOG Library

لقد كانت محاولة مشروعه لاستعادة السيادة عارضتها وأدانتها الامبريالية والاستعمار ، وهي تختلف تماما عن العمل الذى قامت به الامبريالية ضد غرينادا ولقي استحسانا من جانب الاستعمار .

ان موقف نيكاراغوا وتأييد شعبنا لقضية شعب الأرجنتين تأييدا كاملا في استعادة سيادته الكاملة على الاقليم المغتصب لا يزالان دون تغيير . وبالمثل فان حق الارجنتين يلقى باستمرار تأييدا حازما من شعوب العالم الثالث .

لقد أعربت بلدان عدم الانحياز في مختلف المناسبات عن تأييدها لجمهورية الأرجنتين في هذا النزاع على السيادة . لقد وقفت حركتنا في ليما وفي هافانا وفي كولومبيو وفي نيودلهي وفي نيويورك وفي مانغوا دائما بجانب قضية الأرجنتين المناهضة للاستعمار . وأوضح مؤتمر القمة لحركتنا ، الذى عقد بنيودلهي في آذار/مارس الماضي ، فيما يتعلق بالبند موضع البحث ما يلي :

" وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد تأييدهم الراسخ لحق جمهورية الأرجنتين في ضمان اعادة جزر مالفيناس الى سيادتها عن طريق المفاوضات . وحثوا على استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة باشتراك الأمين العام للأمم المتحدة وبمساعيه الحميدة ، كما أكدوا مرة أخرى ضرورة أن يأخذ الأطراف في الاعتبار مصالح سكان الجزر . وهذا من شأنه أن يضمن ايجاد حل سريع وسلمي وعادل للقضية وفقا لمبادئ ومقررات بلدان حركة عدم الانحياز بشأن الموضوع وتمشيا مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) و٢٠٦٥ (د - ٢٠) ، و٣١٦٠ (د - ٢٨) و٣١/٤٩ و٣٧/٩٠ " (الوثيقة A/38/132 ، ص ٥١ ، الفقرة ١٥٦) .

وقد تكرر ما سبق ذكره في اجتماع وزراء الخارجية ورؤساء الوفود لحركة عدم الانحياز الذى عقد بنيويورك في الشهر الماضي .

Digitized by UNOG Library

اننا نشعر ببالغ القلق ، ونشاطر اخواننا الأرجنتينيين في الشعور بالتشاؤم والاحباط نظرا لعدم الاعراب عن الرغبة في التفاوض من قبل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . ان تقرير الأمين العام بشأن الموضوع لا يحتاج لأن يكون مطوّلا حتى يتصف بالبلاغة . وكما اقترح التقرير ، من المهم أن نلاحظ البيانات التي أدلى بها الطرفان في المناقشة العامة . ونجد في تلك البيانات رغبة الأرجنتين التي أعربت عنها بصورة متكررة في استئناف المفاوضات ، كما نسجل الجهود التي بذلتها لتحقيق تلك الغاية . ومن جهة أخرى ، أظهرت المملكة المتحدة بسلوكها موقفا مختلفا تماما . فأولا ، استمرت في تقديم سلسلة من الحجج التي يبدو أنها لا أساس لها من الصحة في المرحلة الحالية ، وذلك باستخدام الطريقة الماكرة التي يتصف بها اسلوبها الدبلوماسي . فهي ترفض الاعتراف بأن جوهر الخلاف يتمثل في أنه نزاع حول السيادة ، واتخذت موقفا يتعارض تماما مع الموقف الذى اعتمدته غالبية المجتمع الدولي والذى ورد في القرارات المتعددة التي اتخذتها الجمعية العامة والبيانات التي سبق أن أشرت اليها . كما أن ما يسمى بحقوق تقرير المصير لشعب الجزر لا يعد حجة صحيحة . وتستند تلك الحجة الى تفسير خاطئ للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذى حدد بكل وضوح الآتي :

" كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لأى بلد ، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ." (القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الفقرة ٦)

كما أن ذلك القرار يجعل ممارسة حق تقرير المصير مشروطة بوضع يتصف بالقمع والسيطرة والاستغلال وهو وضع لا يتوافر بالنسبة لجزر مالفيناس .

ان استمرار ذلك الوضع الاستعمارى في جزر مالفيناس لا يمثل اهانة لكرامة أمريكا اللاتينية فحسب ، بل يتنافى أيضا مع المثل الأعلى للأمم المتحدة في سلام

Digitized by UNOG Library

عالمي طبقا لما ذكرته الجمعية العامة في الماضي . ويمكن أن نقيم السبب في استمرار هذا الاحتلال غير المشروع الذى يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين ، اذا ما لاحظنا أن المملكة المتحدة قامت بنشاط عسكرى محموم في الجزر منذ عام ١٩٨١ . ولن تنسى أمريكا اللاتينية أن المملكة المتحدة انتهكت بصورة متعمدة معاهدة تلاتيلولكو وذلك بادخالها أسلحة نووية الى المنطقة والابقاء عليها . كما تشعر بقلق بالغ نظرا لحقيقة أن المملكة المتحدة بدأت الآن في انشاء قاعدة عسكرية ضخمة في الاقليم ، والغرض منها كما هو واضح ليس حماية المملكة المتحدة التي تبعد عن الجزر بآلاف الأميال . بل الهدف منها ضمان استمرار الارتباط العسكرى للجزيرة بالامبريالية وكذلك ضمان وجود عسكرى عدواني قوى يكون متاحا للاستخدام كلما تعرضت المصالح الحيوية لأى من الأطراف المعنية للخطر وطبقا لما يتراءى لها .

هناك ما يزيد على ٤٠٠٠ جندى بريطاني يشكلون الآن جزءا من السكان العسكريين في مالفيناس بالاضافة الى عدد متفاوت من أفراد القوات البحرية والجوية . وعلاوة على ذلك فقد انفقت المملكة المتحدة آلاف الملايين من الدولارات في بناء قاعدة عسكرية ومطار لتخدم تلك المنشأة شبه الحربية بأكملها .

وتعلمنا الصحافة البريطانية أن المملكة المتحدة ستعتمد في بناء تلك القاعدة على التعاون مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا وبالاتفاق معه ، وعلى ما يبدو فانها تضع الخطط معه للقيام بدور الشرطي في جنوب المحيط الأطلسي .

وفي مواجهة هذا التعزيز للقدرة الحربية البريطانية في جزر مالفيناس والتي تمثل خطورة كبيرة ، أوضحت بلدان عدم الانحياز ما يلي :

" رأى المؤتمر أن الوجود العسكرى والبحرى الكبير وأنشطة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في اقليم جزر مالفيناس انما هما سبب القلق البالغ لبلدان الاقليم كما أنهما يؤثران تأثيرا عكسيا على الاستقرار في المنطقة " (A/38/132 ، ص ٥١ ، الفقرة ١٥٨) .

Digitized by UNOG Library

وقد كرر الاجتماع الوزارى للحركة الذى عقد في تشرين الأول/اكتوبر الماضي الاعراب عن هذا القلق . وترى حكومتي أن تلك المنشآت ، والمناورات العسكرية ، والتهديد بنشر القوات ، واقامة القواعد العسكرية تشكل أعمالا ينبغي حظرها في جنوب المحيط الأطلسي، وفي الواقع يجب أن تحظر في منطقة أمريكا اللاتينية بأكملها وبصفة خاصة في منطقتنا بأمريكا الوسطى ، حيث تسعى الامبريالية الى استمرار سيطرتها والدفاع عن مصالحها الاستراتيجية وفرض ارادتها على حكومات فقدت كرامتها ، وأصبحت لا تفكر في مستقبل شعوبها .

Digitized by UNOG Library

من الواضح تماما للمجتمع الدولي أن هناك رفضا مستمرا من جانب المملكة المتحدة للامتثال لقرار الجمعية العامة ٣٧/٩ . واذا ما حكمنا بالاستثمارات التي وظفتها الدولة المحتلة في جزر مالفيناس ، نجد أنه من غير المحتمل ان يتغير هذا الموقف . ونعتقد أن الخطط التي وضعتها المملكة المتحدة وشركاؤها ربما توخت الاحتفاظ بأى ثمن بهذا الجيب الاستعمارى ، الذى يبدو أن له أبعادا شديدة الاغراء ذات خصائص استراتيجية . ان الطابع الاستراتيجي للمنشآت العسكرية التي تقيمها المملكة المتحدة في الجزيرة ، يرغمنا على التفكير في صعوبة التوفيق بين الاستعداد المزعوم للتفاوض، وقرار توظيف استثمارات عسكرية طويلة الأجل .

ان الأنشطة العسكرية التي تضطلع بها حاليا المملكة المتحدة في هذا الاقليم الارجنتيني ، لا تسهم بأى شكل بصورة ايجابية ، ولكنها تزيد من صعوبة تهيئة المناخ الضرورى للتوصل الى تسوية سلمية تفاوضية للمشكلة ، وتقوض أيضا من الصراحة وحسن النية ، وهما الأساس الضرورى لأية عملية تفاوضية . ويتعين على المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن تفهم أن استعادة الحقوق السيادية للأرجنتين على جزر مالفيناس والجزر المتاخمة ، هي قضية لن تتأثر بأى تغيير حكومي في الجمهورية الشقيقة ، وترتبط ارتباطا وثيقا بجوهر القومية ، لا قومية الارجنتين وحدها بل قومية الأسرة الكبرى للشعوب ؛ وهي قضية يتبناها ٤٠٠ مليون امريكي لاتيني يعيشون في تلك القارة .

ولا يفوتني أن أختتم كلمتي دون أن أكرر الاعراب عن تضامننا الثابت مع الأمة الارجنتينية في قضية امريكا اللاتينية العادلة ، والتي سننتصر فيها عاجلا قبل آجلا .

لذلك نود أن نعرب لشعب الارجنتين عن عظيم سرور شعب نيكاراغوا ، اذ يرى عودة الشعب الارجنتيني الى طريق الديمقراطية . ونود أن نعرب لقادته الجدد ، ولكامل الشعب الارجنتيني عن تمنياتنا لهم بمستقبل يزخر بالنشاط ، ويسوده السلم والازدهار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد استمعنا الآن الى المتكلم الأخير في مناقشتنا بشأن هذا البند .

Digitized by UNOG Library

وأعطي الكلمة الآن للمتكلمين الراغبين في تعليل تصويتهم قبل التصويت . وأود أن أذكر الأعضاء بأن تعليل التصويت يقتصر على عشر دقائق ، وتدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد جوزيف (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الخطوط الرئيسية للنهج الذى تسلكه استراليا ازاء قضية جزر فوكلاند ، سبق ان أعربنا عنها في وقت مبكر من هذه السنة في لجنة الـ ٢٤ . وباختصار ، يؤيد بلدى بقوة حق سكان الجزر في أن يؤخذ رأيهم بشأن مستقبلهم . ولا ريب في أن وجهات نظرهم فيما يحدث لهم ، ومتى يحدث هذا لهم أمر بالغ الأهمية ، لا ينبغي لبريطانيا ولا للارجنتين ان تتجاهلها ، بل ولا تستطيعان ذلك .

وأود كذلك ان أذكر الجمعية بموقف استراليا بشأن الأحداث التي وقعت في نيسان/ابريل من العام الماضي .لقد أدانت استراليا غزو جزر فوكلاند ، وستستمر في معارضة أية محاولة لتسوية النزاع بالوسائل العسكرية .

وباختصار لم يحدث أى تغيير في موقف استراليا الراسخ من حيث تأييد حق سكان جزر فوكلاند في أن يستشاروا بشأن مستقبلهم ، ومن حيث معارضتنا لاستخدام القوة .

ومن ثم ، فهذه هي المقاييس التي سعينا بمقتضاها الى تحديد موقفنا من مشروع القرار المطروح الآن على الجمعية . وخلاصة ما توصلنا اليه أن مشروع القرار قاصر في الناحيتين . فواضح أنه يلغي أو يتجاهل أحداث ١٩٨٢ ، كما انه في رأينا يعيد نفس اللغة غير القاطعة التي استخدمت في السنة الماضية في الجمعية العامة فيما يتعلق بحق سكان جزر فوكلاند في استشارتهم . فهو يؤكد فحسب ضرورة " مراعاة " الطرفين ، على النحو اللازم ، " لصالح " سكان جزر فوكلاند .

ولا تزال استراليا تعتبر أن هذه الصياغة غير كافية . وتقصر كثيرا عن أحكام المادة ٧٣ من الميثاق ، التي تقرر المبدأ القاضي بأنه في حالة ادارة الاقاليم التي لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتي ، فان مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الاول . ورغم ان عدد السكان ليس كبيرا فانهم بشر حقيقيون ، وهم شعب ترجع جذوره في هذا الوطن الى خمسة أجيال أو أكثر ، ولا يمكن تجاهل مصالحهم ببساطة أو الاستخفاف بها .

Digitized by UNOG Library

ولهذه الاسباب ، لا يمكن لوفدنا أن يؤيد مشروع القرار A/38/L.12 .

ورغم ما ذكرته ، فان استراليا تؤيد استئناف الاتصالات والتعاون بين المملكة المتحدة والارجنتين في الوقت الملائم . ومما يأسف له بلدى ووفدى ان المناخ لاستئناف تلك الاتصالات لم يكن مواتيا . وفي رأينا انه يجدر بكل من الطرفين المعنيين أن يبحث عن المساهمة التي يمكن له ان يتقدم بها لتحسين هذا المناخ .

وهذا يدعوني الى التكلم عن المستقبل . اننا نرى أن هناك فرصا للجانبين تكمن أساسا في الاقامة الوشيكة لحكومة ديمقراطية منتخبة في الارجنتين . ونسجل أن الرئيس المنتخب السيد راوول ألفونسين ، كان أحد الزعماء السياسيين الارجنتينيين الذين أعلنوا في ١٩٨٢ معارضتهم لغزو جزر فوكلاند . ونسجل أيضا أن الحكومة البريطانية على استعداد للدخول مرة أخرى في حوار مع حكومة الارجنتين . ويمكن ان نفهم بطبيعة الحال لماذا تبدى المملكة المتحدة قلقها بشأن الربط المباشر ، في مشروع القرار الحالي ، بين المفاوضات والسيادة .لا يمكن ان نسبق الأحداث بشأن نتيجة الاتصالات المستأنفة ، ولكن من الضرورى ايضا ــ ولا ريب أن المملكة المتحدة وسكان جزر فوكلاند يضعون ذلك في اعتبارهم ــ أن يجد سكان الجزر مكانهم في جنوب الأطلسي بطريقة يقبلها جيرانهم في امريكا اللاتينية . وعلى أية حال ، فان استراليا تأمل أن تؤدى الاتصالات ، عند استئنافها ، الى اتفاق منصف وعادل بشأن مستقبل الجزر .

لقد سبق أن قلت ان وفدى لا يمكن ان يؤيد مشروع القرار A/38/L.12 ، ولكننا لا يمكن ان نصوت ضده لأن به عناصر تنادى باستئناف الحوار . ولهذا السبب فاننا سوف نمتنع عن التصويت .

السيد فان فيل (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تأسف جمهورية المانيا الاتحادية لأن التوتر مازال قائما بين المملكة المتحدة والارجنتين بشأن جزر فوكلاند (مالفيناس) . اننا نرتبط ارتباطا وثيقا بالمملكة المتحدة سواء في حلف شمال الاطلسي أو في الاتحاد الاقتصادى الاوروبي . كما اننا نقيم علاقات

Digitized by UNOG Library

صداقة وتعاون راسخة مع الارجنتين . لذلك فاننا نولي أهمية بالغة لاحراز تقدم في العلاقات المتبادلة بين هاتين الدولتين . وللأسف لم يكن هناك أى تقدم صوب تسوية النزاع القائم بينهما منذ الدورة الماضية للجمعية العامة .

وأملنا الا تلقي الآثار الضارة لهذا النزاع المستمر ، ظلالها على العلاقات بين امريكا اللاتينية واوروبا . وهذا الأمل له ما يبرره ، وخاصة في ضوء التطورات السياسية الأخيرة التي حدثت في الارجنتين .

وترحب حكومتي باقامة حكومة منتخبة انتخابا حرا في الارجنتين . ان توسيع العملية الديمقراطية سيعطي دفعة جديدة للروابط التقليدية الوثيقة مع أوروبا الغربية . وحكومة بلادى مستعدة لتطوير علاقاتها مع الارجنتين ، وللتعاون مع الحكومة الجديدة على مستوى عريض .

وعلاوة على ذلك ، تأمل حكومتي مخلصة في أن تتخذ في المستقبل القريب خطوات حاسمة تستهدف تطبيع العلاقات بين الارجنتين والمملكة المتحدة . اننا نتفهم مقدار صعوبة تهيئة مناخ للتفاهم المتبادل عندما تكون مأساة النزاع المسلح الأخير لا تزال ماثلة في أذهان الشعبين .

Digitized by UNOG Library

ان لتدابير بناء الثقة أهمية قصوى في هذه المرحلة . ولهذا نؤيد تماما اعتقاد الامين العام الذى ورد في تقريره (A/38/532) بتاريخ ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ ، بأن " اتخاذ تدابير لبناء الثقة ، يمكن ان يسهم في اعادة الامور الى حالتها الطبيعية في جنوب المحيط الاطلسي " .

ويحث وفد بلادى طرفي النزاع على ابداء بوادر ايجابية من اجل بدء حوار يتطلع الى اقامة مفاوضات من شأنها ان تؤدى الى تحسين الحالة في تلك المنطقة .

ومع ذلك ، فان مشروع القرار A/38/L.12 يسبب لنا صعوبات . واذا ما قورن نص مشروع القرار بقرار العام الماضي بشأن المسألة نفسها نجد انه لم يتغير . فهو يحتوى على اشارات وأفكار عامة تصدر حكما مسبقا على المفاوضات بين الاطراف المعنية مباشرة . ولم تتخذ جمهورية المانيا الاتحادية أبدا موقفا من المسائل الكامنة وراء الخلاف . وقد امتنعنا فيما سبق عن التصويت على مشاريع القرارات التي قد تدفعنا لهذا . ولا توجد الآن حجة تقنعنا بتغيير ذلك الموقف والسير في اتجاه تأييد طرف واحد من طرفي الخلاف . ولهذا سنمتنع عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا .

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعربت حكومة النرويج في مناسبات سابقة عن قلقها بخصوص الخلاف بين المملكة المتحدة والارجنتين بشأن جزر فوكلاند . وان النرويج تلتزم التزاما راسخا بمبادئ عدم استعمال القوة ، والتسوية السلمية للخلافات ، كما كرسها ميثاق الامم المتحدة . ولهذا كان لجوء الارجنتين ، بوصفها أحد أطراف النزاع ، الى استعمال القوة لحسم الخلاف الذى كان موضع تفاوض ، مدعاة لقلقنا البالغ .

ولقد تغيرت أمور كثيرة بصورة جذرية بعد الغزو الارجنتيني في نيسان/ابريل من العام الماضي ، ونعتقد انه من غير الممكن المضي وكأن الغزو لم يقع . ولكن ينبغي التوصل الى ترتيبات طويلة الاجل للجزر من خلال التفاوض بين الطرفين المعنيين . وينبغي ان تتفق مثل هذه الترتيبات وميثاق الامم المتحدة وان تأخذ في الاعتبار تماما مبدأ تقرير المصير لشعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

Digitized by UNOG Library

وقد رحبت النرويج بانتخاب حكومة ديمقراطية في الارجنتين . ونعتبر ذلك تطورا هاما يتضمن فرصا بالنسبة لمستقبل شعب الارجنتين . ويحدونا الامل ايضا في ان يؤدى الى تطبيع الحالة في جنوب الاطلسي .

ولسوء الحظ ، لايتناول مشروع القرار المعروض علينا شواغل هامة نعتقد انه من الضرورى معالجتها من اجل حسم النزاع . ان مشروع القرار يوصي بالتفاوض بين الطرفين حول الخلاف على السيادة فقط ولا يتعرض للمسائل والمشاكل العديدة الاخرى التي نعتقد ان حلها أكثر اهمية في هذه المرحلة .

وعلاوة على ذلك لا يتضمن مشروع القرار اشارة كافية الى حق السكان في تقرير المصير . ان حق الشعوب في تقرير المصير مبدأ توجيهي من مبادئ منظمتنا وينبغي ان يظهر على نحو ملائم في جميع المقررات والقرارات المتعلقة بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . ولهذه الاسباب سيمتنع وفد بلادى عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا .

السيد دى لاباري دى نانتوى (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

اننا نجد بعض العناصر الايجابية للغاية في مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة . فهو يصر على سبيل المثال ، على الضرورة المطلقة للتفاوض ، الذى نعتقد انه الطريقة الوحيدة الممكنة لحسم الخلاف . وتعتقد فرنسا ان التفاوض يفضل على استعمال القوة في جميع الحالات . ونشير الى وجود خلاف على السيادة ونأمل أن يستأنف البلدان الحوار بأسرع ما يمكن حتى يمكن ايجاد تسوية دائمة عن طريق الوسائل السلمية .

كما نود أيضا ان نعيد تأكيد ثقتنا في الامين العام . وسنواصل دعم أية جهود قد يقوم بها باستخدام مساعيه الحميدة لدى الطرفين من أجل استئناف المفاوضات والتوصل الى حل دبلوماسي للنزاع .

ولكن خلاصة النص المعروض علينا متماثلة مع قرار العام الماضي . وقد شرحت في ذلك الحين الاسباب القانونية التي أدت بنا الى الامتناع عن التصويت . ومازالت تلك الاسباب على وجاهتها اليوم مما يضطرنا للاحتفاظ بموقفنا .

Digitized by UNOG Library

لقد رحبت فرنسا ، التي تربطها بالارجنتين روابط صداقة تقليدية ، بارتياح كبير بعودة الارجنتين الى الديمقراطية . ولقد كان اجراء انتخابات حرة تماما في بلد ظلت الحالة فيه مضطربة لسنوات طويلة ، حدثا تاريخيا ومصدر تشجيع كبير للمجتمع الدولي . وقد أشاد الرئيس ميتران في رسالة وجهها للرئيس المنتخب ،السيد الفونسين ، " بنضج الشعب الارجنتيني وتصميمه " ، ذلك الشعب الذى استطاع أن يحقق " العودة الى الديمقراطية والحرية " . وهكذا ستصبح الارجنتين مرة أخرى أرضا للعدالة والرخاء ، وستبذل فرنسا ما بوسعها حتى تقدم لها الدعم الذى يحق لها أن تتوقعه .

وان بلادى مقتنعة بأن انتخاب حكومة ديمقراطية في بوينس ايرس سيجدد الامل في الحل ،الذى نرغب فيه جميعا ،للخلاف الذى نناقشه اليوم .

السيد ليسيتيدى (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : رغم اننا سنصوت مؤيدين لمشروع القرار A/38/L.12 ، نود مع ذلك ،ان نقرر اننا لا نشاطر الرأى القائل بأن شعب جزر فوكلاند (مالفيناس) ليس له الحق في ممارسة حقه في تقرير المصير ، والذى توحي به الفقرة التاسعة من الديباجة ، التي تكتفي بالاشارة الى أخذ مصالح سكان الجزر في الاعتبار الواجب . ومن واجبنا ان نضمن الا تتحول المفاوضات على السيادة بين الارجنتين والمملكة المتحدة الى مؤامرة استعمارية تستهدف تسوية غير مشرفة بالنسبة لمستقبل شعب فوكلاند (مالفيناس) . ومادامت المادة ٧٣ من الميثاق تشمل سكان الجزر ،ينبغي ان تتاح لهم حرية تقرير ما اذا كانوا يرغبون في ان يصبحوا جزءا من اى من الدولتين المتنازعتين على السيادة على الجزر أو ان يكونوا مستقلين .

ان تأييدنا للقرار يعد تأييدا لاستئناف المفاوضات التي انقطعت في العام الماضي بسبب غزو الارجنتين لفوكلاند (مالفيناس) . وينبغي ألا يفسر تصويتنا بأية حال على انه تشجيع للارجنتين لتكرر الغزو الذى قامت به في العام الماضي في محاولة تسوية بالقوة لما نتفق جميعا على امكان ووجوب تسويته عن طريق التفاوض السلمي .

Digitized by UNOG Library

السيد هارلاند (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ان نيوزيلندا مثلها مثل غيرها من أعضاء الأمم المتحدة، تود أن يحسم نزاع جزر فوكلاند بأسرع وقت ممكن دون صراع جديد وهناك سبل يمكن لهذه المنظمة عن طريقها أن تساعد على تحقيق ذلك الهدف. لكن مشروع القرار المعروض علينا ليس واحدا منها.

ان المقترح الذى نحن بصدد التصويت عليه يشبه تماما ذلك القرار الذى أصدرته الجمعية العامة منذ اثني عشر شهرا. ولم يحقق قرار العام الماضي أى شيء، وليس هناك سبب يدعونا الى الاعتقاد بأنه يمكن أن يحقق شيئا أكثر اذا ما اعتمد مرة اخرى.

يتحدث مشروع القرار عن استئناف المفاوضات من أجل ايجاد حل عادل للنزاع على السيادة بين الارجنتين وبريطانيا، وهو مقدم من جانب الارجنتين مع آخرين، وقد أوضحت الارجنتين وجهة نظرها تماما؛ وهي أن نتيجة المفاوضات يجب أن تسفر عن نقل السيادة اليها. ولا يلقي هذا المشروع أى اعتبار للطريقة التي نشب بها النزاع المسلح في العام الماضي، أو مواقف الأطراف ازاء التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. لذا، من الصعوبة أن يتوقع من مثل هذا القرار أن يؤدى الى مفاوضات حقيقية.

لكن الاعتراض الرئيسي على المقترح المعروض علينا، انما يتمثل في الطريقة التي يتناول بها حقوق سكان جزر فوكلاند اذ يذكر مشروع القرار فقط ضرورة مراعاة الطرفين -على النحو اللازم- لمصالح هؤلاء السكان. ولم يعترف بأنه قد تم اعتبار جزر فوكلاند لفترة طويلة من بين الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي في اطار مفهوم المادة ٧٣ من الميثاق، وان شعبها له بالتالي نفس الحقوق التي لتلك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بموجب الميثاق ذاته، وبموجب القرار ١٥١٤ (د-١٥) للجمعية العامة على حد سواء.

ان المطلوب لحسم نزاع جزر فوكلاند هو اعادة بناء الثقة بين الطرفين. ومن المأمول فيه أن تساعد التطورات الأخيرة في هذا الصدد. وتشعر حكومة بلادى

Digitized by UNOG Library

بالارتياح ازاء احتمال عودة الحكم الديمقراطي الى الارجنتين، ويحدوها الأمل في أن تصبح المفاوضات ممكنة في الوقت الملائم، لكن من الصعب أن نرى كيف يمكن للمقترح المعروض علينا أن يسهم في تحقيق هذا الهدف.

لهذه الأسباب سيصوت وفد بلادي معارضا لمشروع القرار.

الآنسة ديفر (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): كما كان الحال في السنة الماضية، لم يكن من السهل لوفد بلادي أن يقرر كيف يصوت على مشروع القرار المعروض علينا، والذي يدافع فيه الطرفان المعنيان بصورة مباشرة عن وجهتي نظر متباينتين تماما. اذ تربط بلجيكا بالارجنتين والدول المشتركة في تقديم القرار روابط ودية طويلة الأمد، ومن ناحية، كما تربط بالمملكة المتحدة بمثل هذه الروابط من ناحية اخرى.

ولا يسعنا الا أن نأسف لأنه لم يمكن التوصل الى حل توفيقي مقبول للجميع، وكان هذا من شأنه أن يشير الى مجرى الأحداث المؤدي الى استعادة مناخ الثقة اللازم لاستئناف المفاوضات وللتوصل الى حل منصف يأخذ في الاعتبار مصالح ورغبات سكان جزر فوكلاند (مالفيناس).

اننا نشاطر وجهة نظر الأمين العام الواردة في تقريره بشأن المسألة والتي تعلن أنه:

"في حين يتضح أن المفاوضات لا يمكن أن تبدأ الا بموافقة كلا الطرفين، فانني أعتقد أن استئناف الحوار، جنبا الى جنب مع اتخاذ تدابير لبناء الثقة، يمكن أن يسهم في اعادة الأمور الى حالتها الطبيعية في جنوبي المحيط الاطلسي ويفتح الطريق نحو حل دائم للمشكلة. ومن جاني، فأنا على استعداد لمساعدة الطرفين في هذه العملية" (A/38/532، الفقرة ٥)

اننا نعرب عن وطيد الأمل في أن يؤدي تشكيل حكومة في القريب العاجل - على أساس الانتخابات الأخيرة في الارجنتين - الى وضع جديد من شأنه أن يحبذ استئناف الحوار بين الطرفين.

ان المشروع المقدم لنا - مثله مثل مشروع العام الماضي - به بعض نقاط لا يمكن

Digitized by UNOG Library

أن نؤيدها . وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة للاشارة الواردة في الفقرة الثانية مـــن الديباجة الى حالة استعمارية مرتبطة بالسلم العالمي .

أما الفقرة الثالثة من الديباجة فتشير الى قرارات ثلاثة امتنعت بلادى عـــن التصويت عليها .

وعلاوة على ذلك، كان يجب ألا تشير الفقرة التاسعة من الديباجة الى مصالـح سكان الجزر فقط ، بل الى رغباتهم أيضا . وأخيرا ، فبالرغم من رغبتنا الملحة في استئناف المفاوضات، يبدو لنا أنه لصالح التوازن ، يجب أن تتضمن الفقرة "١" من منطوق مشروع القرار اشارة عامة الى الغرض من المفاوضات ، وعدم الاقتصار على جانب واحد منها فقط.

لهذه الأسباب ، يضطر وفد بلادى للامتناع عن التصويت على مشروع القرار، لأنه بصيغته الحالية لا يبدو لنا أنه يمكن أن يؤدى الى احراز تقدم في المفاوضات والى حـل سلمي لهذا النزاع ، وفقا لمبادئ الميثاق .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بنـــاء على تعليمات من حكومة فانواتو، سيمتنع وفد بلادى عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.12 . ففي هذه اللحظة ، لا ترغب حكومة فانواتو في أن تعبر عـــن موقفها سواء تأييدا أو معارضة لهذا القرار، ومع ذلك، يجب أن يكون من الواضـــح أن هناك بعض عناصر واردة في المشروع نوافق عليها ، وبعض منها لا نوافق عليهـا . لـــذا ، ترغب حكومة فانواتو في ألا يفسر امتناعنا عن التصويت على أنه يتضمن آثارا خفية بشـــأن مضمون هذه القضية الهامة للغاية .

السيد ليسلبي (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد بليـــز يهنئ واضعي مشروع القرار A/38/L.12 . اذ يتحدث المشروع بطريقة بليغة ومقنعـــة للغاية عن شواغل مقدميه وهم ٢٠ بلدا من بلدان امريكا اللاتينية البالغ عددها ٣٣ بلدا . ومع ذلك ، فهو لم يتكلم عن العناصر الهامة للنزاع على جزر فوكلاند .

ان هذه العناصر تتضمن الاعتراف بالطابع الاستعمارى للحالة . ومهما كانـــت بشاعة هذا الاستعمار في أواخر القرن العشرين ، فقد وضعت هذه المنظمة منهجـــا

Digitized by UNOG Library

لتناول هذه الحالات الاستعمارية . ويبرهن وجود بليز وعديد غيرها من الأقاليم التي كانت مستعمرة فيما مضى في هذه الجمعية اليوم ،على أن هذا المنهج فعال .

لم يتكلم القرار عن مستقبل سكان جزر فوكلاند ، الذين أوضحوا أنهم لا يرغبون في أن يدمجوا في البلد الأكبر المجاور. ان سكان جزر فوكلاند ، بحكمتهم الخاصة، قد أوضحوا أنهم على استعداد لأن يختاروا طريقهم لتصفية الاستعمار.

كما لم يتكلم المشروع عن الوسيلة التي استخدمتها الارجنتين لغرض سيطرتها على سكان جزر فوكلاند في العام الماضي وهي الغزوة التي كان قوامها عشرة آلاف جندي لاخضاع سكان تعدادهم ألفين .

لو أن جزر فوكلاند كانت مجرد بعض صخور غير مأهولة في وسط جنوب الاطلسي ، لا يثير الاهتمام بها سوى قربها الجغرافي المحيطي للارجنتين ، لما كانت لدى بليز أية صعوبة ازاء مشروع القرار. ولو لم يكن هناك سكان ارجنتينيون أو تاريخ لادارة ارجنتينية للجزر، لكان الأمر أقل صعوبة بالنسبة لنا .

لكن ليس هذا هو الحال ، اذ أن السكان الحاليين لجزر فوكلاند هم الجيل السادس للشعب الذى استوطن الجزر على مرّ قرن . وهم شعب أبيض جاء أصلا من المملكة المتحدة . وهذه الحقيقة وحدها لا يمكن أن تمنع هؤلاء السكان من ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في أن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم .

قبل التصويت على مشروع القرار A/38/L.12 ، يدعو وفد بلادى جميع الوفود الحاضرة في هذه الجمعية الى أن تفكر مليّا في مدى الاحترام الذى نكنه جميعا للميثاق الذى ننضم اليه . فهي قد تعترف بناء على هذا التفكير، بأن هذا المشروع البالغ الذكاء انما يعرّض التزامنا ببحث رغبات شعب الاقليم المستعمر باعتبارها ذات أهمية قصوى للشبهة ، كما يعرّض للشبهة أيضا التزامنا بأن نتجنب استخدام القوة كوسيلة للسياسة ، ويقترح اسلوبا لتصفية الاستعمار منافيا لما ينص عليه صراحة ميثاق الأمم المتحدة.

لقد فكر وفد بلادى مليّا في هذا كله ، ولا نستطيع أن نؤيد مشروع القرار المعروض علينا .

Digitized by UNOG Library

للسياسة ، ويقترح اسلوبا لتصفية الاستعمار منافيا لما ينص عليه صراحة ميثاق الأمم المتحدة .

لقد فكر وفد بلادى ملياً في هذا كله ، ولا نستطيع ان نؤيد مشروع القرار المعروض علينا .

ان بليز لا تستطيع أن توفق بين احترامنا لميثاق الأمم المتحدة ، وشواغلنا الصحيحة بشأن بقائنا ، وأية محاولات لحرمان شعب آخر من حقوقه . ولهذا ، سنصوت معارضين مشروع القرار .

Digitized by UNOG Library

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى يطلب من الجمعية العامة أن تصب اهتمامها على مسألة جزر فوكلاند ، ويسعد وفد غانا أن يضم صوته الى المطالبين بهذا الاجراء ، لأنه يؤثر على حياة الشعوب ، ويوجه الى منطقة توتر سببت قلقا لدول كثيرة وللمجتمع الدولي بوجه عام . يدرك وفد بلادى أيضا الأهمية التي يعلقها البلدان المعنيان بصورة مباشرة وهما - المملكة المتحدة والأرجنتين - على المشكلة . ونود لهذا أن نكرر الاعراب عن تعهدنا بمد يد التعاون الى أقصى حد في السعي لايجاد حل عادل وممكن التنفيذ لهذه المسألة المتأزمة .

قبل عام تماما اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٧/٩ بشأن المسألة نفسها . ومما يؤسف له ملاحظة أنه لم يتم احراز تقدم بشأن المسألة منذ اعتماد ذلك القرار . وفي الوقت الذى لا ترغب فيه أن نعتبر أيا من الطرفين مسؤولا عن هذا المأزق المؤسف ، نود أن نبين أيضا أن ربما كان طابع القرار الذى اتخذ ، والقرار الذى نوشك أن نتخذه مرة أخرى في هذه الدورة للجمعية العامة ، هو الذى لم ييسر التماس الحل .

ان وفد غانا لم يخرج عن اقتناعه بأنه فيما يتصل بهذه المسألة الحساسة فان الاقتراح الذى يضمن الحل الممكن هو الاقتراح الذى يحقق مصلحة الطرفين ، وليست الاقتراحات التي ترمي الى تأكيد مواقف أى من الطرفين والتي تفتقد المرونة .

ومرة أخرى نلاحظ أن مشروع القرار A/38/L.12 بشأن المسألة يسعى الى الجمع بين الطرفين بغية استئناف المفاوضات بهدف التوصل الى حل سلمي لنزاعهما . وبالنظر الى أنه لا يمكن التوصل الى حل ما لم يوافق الطرفان على التفاوض السلمي ، فان وفد غانا يعرب عن تأييده لفكرة التفاوض . بيد أننا نعتقد أن هذه المفاوضات ، اذا ما عقدت ينبغي أن تتجاوز مسألة السيادة المشار اليها في مشروع القرار . ونحن على اقتناع أيضا بأن أية مناقشة تعقد ينبغي أن تشمل جميع جوانب النزاع بما في ذلك مبدأ تقرير المصير للاقليم كما جرى العرف على ممارسته في الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

وأود في هذا الصدد أن أعلن أن وفد بلادى قد استمع بتفهم كبير الى الحجج التي دفع بها في هذه الجمعية بشأن كيفية معالجة المسألة ، ولاحظنا بوجه خاص الحجة التي دفع بها والقائلة بأن جزر فوكلاند لا تخضع لعملية تصفية الاستعمار ، وأن النقطة الوحيدة المعلقة تتصل بمعالجة مسألة الاقليم في المستقبل أى وضع الترتيبات لانتقال السيادة عليه من بلد لآخر. وكعهدنا في الماضي في مختلف المحافل . فاننا لا يمكن أن نقبل فكرة منح اقليم مستعمر الى مطالب به مهما كان هذا المطلب غلابا .ونرى أنه ما ان يصبح اقليم وشعبه موضوعين تحت السيطرة الاستعمارية باستغلال أو دون استغلال ، فان عملية انهاء الاستعمار المنصوص عليها في قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) ينبغي أن تنطبق . ولهذا السبب نأمل في أن تأخذ المفاوضات التي ستعقد بين الطرفين مصالح ورغبات سكان الاقليم بالاعتبار .

ورغم آرائنا القوية في هذه المسألة ، فاننا سنوافق على مشروع القرار المعروض حاليا - الذى في رأينا لا يتوافق مع هذا الفهم - على أمل أن يضطلع بالمفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة وفي اطار أحكام الميثاق وروحه . ونأمل لهذا أن يمد الطرفان يد التعاون الى الأمم المتحدة في سبيل ايجاد حل دائم للمشكلة .

نلاحظ أنه في الفقرة الثامنة من الديباجة ترد اشارة الى " توقف فعلي للأعمال العدائية " . وفي حين يسعدنا أن هذا يمثل تقدما على صعيد الحرب التي اكتسحت المنطقة في العام الماضي ، الا أنه ينبغي أن نعرب عن خيبة أملنا لأنه لم يمكن تحويل توقف الأعمال العدائية الى رفض ايجابي وقانوني لاستعمال القوة أو التهديد باستعمالها في المنطقة .

والتماسا لتحقيق اهتمامنا الدائم بالتسوية السلمية للمنازعات ، وتوخيا لصيانة السلم والأمن الدوليين ، نوصي الطرفين باعادة التأكيد على البند الصريح للأعمال العدائية والتماس التفاوض في جو يسوده السلم والأمن .

Digitized by UNOG Library

والفقرة التاسعة من الديباجة تشير الى " ضرورة مراعاة الطرفين لمصالح سكان جزر فوكلاند " ان وفد بلادى يوافق تماما على هذه المقولة ونود فقط أن نلاحظ أنه على حسب فهمنا لهذه الفقرة فان الاعتبار الذى ينبغي أن يولى لمصالح سكان الاقليم لا ينبغي أن يكون فقط وفقا للقرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) ، و ٩/٣٧ ، ولكن مما يتسم بأهمية أكبر أن يكون ذلك وفقا لتلك القرارات التي تضمن بصورة قاطعة مصالح السكان في حالة استعمارية كالقرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) .

موجز القول ، أن وفد بلادى سوف يصوت لصالح مشروع القرار مع أنه لا يستجيب تماما لمشاغلنا ، وسنفعل ذلك لأننا نرى أنه دون اعتماد هذا القرار فان الحالة في الاقليم يمكن أن تتردى على وجه السرعة ، وان تهدد السلم والأمن الدوليين . اننا نكرر الاعراب أيضا أن تصويتنا تأييدا للقرار يعتبر ايمانا منا بالنوايا السلمية لدى المملكة المتحدة والأرجنتين على حد سواء ، واعادة تأكيد لايماننا بأن الأمم المتحدة لا يوجد ما يضاهيها كمحفل لتسوية المنازعات الدولية .

السيد باين (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في تعليل تصويت وفد بلادى بشأن مشروع القرار A/38/L.12 ، أود أن أوضح تماما أن وفد غامبيا يؤيد من حيث المبدأ استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة الذى يمثل الدافع الأساسي لمشروع القرار المعروض علينا بشأن الحالة في جزر فوكلاند . ومن هذا المنطلق فان رأى وفد غامبيا المتأني أن وضع جزر فوكلاند القانوني لا بد من تحديده سلميا على أساس الرأى المعرب عنه بكل حرية من جانب سكان البلاد .

وقد أوضح وفد بلادى هذا الرأى بصورة واضحة تماما عندما شرح تصويته في العام الماضي . وللأسف فانه مثلما أبدينا مشاغلنا بالنسبة لمشروع القرار الذى عرض أثناء الدورة السابعة والثلاثين للجمعية ، فان مبدأ تقرير المصير لم يعرب عنه بطريقة كافية في A/38/L.12

Digitized by UNOG Library

وفي رأى وفد بلادى أن مصالح سكان جزر فوكلاند ، كما عرضت في الفقرة التاسعة من الديباجة لا تعتبر مرادفا لحقهم الثابت في تقرير المصير . وفى هذا الصدد فان وفد بلادى يؤيد تماما وجهة النظر التي أعرب عنها ممثل غانا الموقر توا ، وبالاضافة الى ذلك لا توجد اشارة للاحداث المؤلمة التي وقعت في ١٩٨٢ في المشروع المعروض علينا .

ولهذه الأسباب فان وفد غامبيا لن يتمكن من تأييد مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/38/L.12 .

Digitized by UNOG Library

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) : (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن اشرح لماذا سيصوت وفدى ضد مشروع القرار الأرجنتيني الوارد في الوثيقة A/38/L.12 .

أولا ، اعلم ان مشروع القرار وردت به بعض العبارات الجذابة ، ولكن تقابلها نواح وعبارات أخرى مشوبة بالقصور الخطير .

ان الوفد الأرجنتيني يود أن نعتقد أن النظام العسكرى يتبع مسارا سلميا ، ولكنه رفض دائما أن يعلن نهاية أعمال العداء قانونيا . كما رفض محاولات حكومتنا لاعادة العلاقات المعتادة مثل العلاقات الدبلوماسية . كما كانت الاجابة على مبادرتنا في المجالات التجارية والاقتصادية مخيبة للآمال . وهذا الموقف لا يؤدى الى تعزيز حل المنازعات بين الحكومتين .

ومما هو أهم حقيقة أن القرار الأرجنتيني يهدف كما قال وزير الخارجية الأرجنتينية بكل وضوح ، الى أن يسبق احداث نتائج النزاع . وقد أوضح وزير الخارجية أنه بالنسبة له ، فان النتيجة الوحيدة هي أن تسلم بريطانيا السيادة على الجزر الى الأرجنتين بالاضافة الى السكان الذين يقطنون هناك .وقد ذكر صراحة أن الوسيلة الوحيدة الممكنة لتصفية الاستعمار في جزر فوكلاند هي من خلال انتقال السيادة. وهذا هو السبب في أن مشروع القرار يصر على التكلم عن نزاع بشأن السيادة ، ويتكلم عن نزاع السيادة وحده . وهذا لا يتفق سواء مع عقيدة الأمم المتحدة أو مع العرف المعمول به فيها . ان القرار ١٥١٤ (د - ١٥) على سبيل المثال يوضح أن تصفية الاستعمار تتم " وفقا لارادة ورغبة " الشعب . أى أن سكان جزر فوكلاند يجب أن يختاروا .

وبالاضافة الى ذلك ، فان وفد الأرجنتين قد أوضح أنه يفسر مشروع القرار على أنه يعني أن الجمعية العامة يجب أن تتجاهل حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير . فبأى سلطة يمكن للجمعية العامة أن تفعل ذلك ؟ وكيف يمكن لها أن تفعل ذلك اذا كان حق تقرير المصير هو في الواقع من الحقوق الثابتة ؟ دعوني أكرر فاقول ان السكان هم السكان والحقوق هي الحقوق . وكما قلت بالأمس أرجو ألا يأتي أحد بعد هذه

Digitized by UNOG Library

المناقشة ويقول انه يؤيد هذا المشروع كما تفسره الأرجنتين وفي الوقت نفسه يؤكد على تأييده لحق تقرير المصير .

لقد ذكرت أن مشروع القرار يتجاهل ما هو أهم من محتوياته ، فهو يتجاهل المبادئ الأساسية للميثاق التي تطبق على هذه الحالة . أولا وقبل كل شيء يتجاهل مبدأ تقرير المصير ، وبعد ذلك يتجاهل الاعتراف بأن حكومتي لها التزامات أمام سكان جزر فوكلاند وأمام الامم المتحدة وفقا للمادة ٧٣ من الميثاق . وفي الواقع فانه يفعل ما هو اسوأ من ذلك ، اذ يفسر المادة ٧٣ بطريقة خاطئة ، ويشير الى مصالح سكان فوكلاند . ان كلمة " مصالح " ترد في المادة ٧٣ ولكن هذا المشروع لا يقتبس من هذه المادة بدقة اذ كان من المفروض أن يقول " مصالح سكان هذه الأراضي هي العنصر الأساسي " . وليس من حق الغزاة أن يقرروا ما هي مصالح السكان الذين يحاولون اخضاعهم . وواضح أن الميثاق يرمي الى أن هذه المصالح الأساسية سيعرب عنها من خلال ممارسة حق تقرير المصير .

رغم أن احدى الوثائق المعروضة علينا تتضمن تقرير اللجنة الرابعة ، فان القرار الأرجنتيني لا يشير الى التصريحات التي ادلى بها أمام هذه اللجنة المندوبون المنتخبون بواسطة سكان جزر فوكلاند . اننا نرحب بالانتخابات التي جرت أخيرا في الأرجنتين ونقبل النتائج التي اسفرت عنها . أليس من المعقول أن نطلب من الأرجنتينيين ان يرحبوا بحق تقرير المصير والانتخابات الحرة في فوكلاند ، ويقبلوا أيضا النتائج المترتبة عليها ؟ ان الممثلين المنتخبين لسكان فوكلاند أوضحوا أنهم لا يقبلون ادعاءات الأرجنتين أو عروضها . كما أوضحوا أنهم في الوقت الحالي يودون أن يظلوا على حالهم وألا يغيروا من وضعهم الا عندما يختارون ذلك بحرية طبقا لحقهم في تقرير المصير .

لقد تم الادعاء بأن الناخبين في فوكلاند ابقوا دون علم بادعاءات الأرجنتين وعروضها . ما هذا السخف ؟ ان الأرجنتينيين احتلوا الجزر لمدة عشرة اسابيع وفرضوا على هؤلاء السكان ان يعرفوا ادعاءاتهم ،وسكان فوكلاند اجابوا بطريقة لا يمكن أن

Digitized by UNOG Library

نخطئ في تفسيرها . وبالاضافة الى ذلك ، هناك ديمقراطية في جزر فوكلانـــــد . والبيانات التي ألقاها ممثلو حكومة الأرجنتين ومؤيدوها حتى بعد الغزو قد أعلن عنهـــا بطريقة واسعة النطاق . ان السيد شيك والسيد بليك شرحا هذا أمام اللجنة الرابعـــة يوم الاثنين الماضي بكل دقة . والحقيقة أن سكان فوكلاند قد اختاروا طريقهم بطريقـــة لا ترضي الأرجنتين . ومن المؤكد أنه ينبغي على الأرجنتين أن تقبل قرار الشعـــب وأن توضح أنها تفعل ذلك بالروح التي وردت في الميثاق .

ان خلو مشروع القرار الأرجنتيني من النواحي الهامة قد وضح من خلال المناقشة التي جرت ، فجزء كبير من حديث وزير خارجية الأرجنتين تناول عملية العسكرة والتحرش بالأرجنتين . وقد تكلم باستطالة عن القاعدة العسكرية وأشار الى عضوية المملكة المتحدة في حلف شمال الأطلسي . وواضح أنه فعل ذلك ليجتذب دعم الكتلة السوفياتية ،واجابت هذه الكتلة بأن أعطته التـأييد الكبير وذلك في الكلمات الكثيرة التي القيت خلال هـــذه المناقشة . انه قد اقحم النزاع بين الشرق والغرب داخل الموضوع حتى يتهم حكومـــتي بأنها تفعل ذلك . وواضح أيضا أن هذه النقطة قد أهملت في مشروع القرار لأنه يعـرف أن مثل هذه السفسطة ستبعده عن اجتذاب أصوات غير المنحازيـن . وينبغي ألا اتكلـم اكثر عن خياله في العسكرة التي لا تناسب النظام العسكرى الذى قام بالغزو في السنـة الماضية .

وفي الختام ، فان وفدى سيصوت ضد مشروع القرار لأنه يتعارض مع الميثـــاق ، ولأنه في هذا اليوم وفي هذا العصر ، يظهر هذا المشروع احتقارا لا يمكن قبولـــــه لرغبات الشعب المعني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : قبل اجراء عملية التصويـت ، أود أن احيط الجمعية أن الأمين العام قد أوضح أنه لا يتوقع آثارا مالية تترتب علـــى تنفيذ مشروع القرار A/38/L.12 ، وأنه اذا طرأ تغيير في الظروف يستلزم تحمل نفقـات، فان الأمين العام يعتزم أن يطلب موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على

Digitized by UNOG Library

الاعتمادات الضرورية بموجب القرار الخاص بالنفقات غير المنظورة وغير الاعتيادية .

وستشرع الجمعية الآن في البت في مشروع القرار A/38/L.12 . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، رومانيا ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، اسبانيا ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فولتا العليا ، أوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى ، افغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، النمسا ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندى ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،

Digitized by UNOG Library

هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية ـ الاسلامية) ، العراق ، ساحل العاج ، اليابان ، لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية).

المعارضون : ملاوى ، نيوزيلندا ، عمان ، جزر سليمان ، سرى لانكا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بليز ، دومينيكا ، غامبيا .

الممتنعون : لكسمبرغ ، ملديف ، موريشيوس ، نيبال ، هولندا ، النيجر ، النرويج ، البرتغال ، قطر ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، السودان ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ، الامارات العربية المتحدة ، فانواتو ، زائير ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، بورما ، كندا ، تشاد ، الدانمرك ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا .

اعتمد مشروع القرار A/38/L.12 بأغلبية ٨٧ صوتا مقابل ٩ أصوات وامتناع ٥٤ (القرار ٣٨/١٢) .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن الى الممثليـــن الذين يرغبون في تعليل تصويتهم .

السيد لاروكا (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تابعت ايطاليا منذ البداية بأسف وقلق النزاع بشأن مسألة فوكلاند (مالفيناس) القائم بين دولتين عظيمتيـن تربطنا بهما علاقات قديمة وروابط عميقة .

اننا نشاطر مع المملكة المتحدة المثل العليا للحرية والديمقراطية ، ويتعاون كلانـا تعاونا وثيقا في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وفي حلف شمال الأطلسي اللذين يشكلان الخيار الأساسي في سياستنا الخارجية .

ونشاطر الأرجنتين في روابط أخوية قوية ، وفي تراث ثقافي مشترك . وفي هـــذا السياق نثق في أن عودة الأرجنتين الى الأسرة الكبيرة للأمم الديمقراطية سيجعل هـــذه العلاقات أوثق وأكثر اثمارا وهي العلاقات التي نعلق عليها أهمية خاصة .

وفي اطار وشائج الصداقة والتعاون مع البلدين فان الحكومة الايطالية قد أعربت عن موقفها بشأن مسألة فوكلاند (مالفيناس) داخل وخارج هذه الجمعية ، مع الاحـــترام الواجب لكلا الطرفين ، ولكن مع الوضوح والصراحة الواجبين أيضا .

لقد أدنّا في الوقت المناسب ، استخدام القوة في حسم المشكلة ، كما ندين ونشجب التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في تسوية المنازعات الدولية في انتهاك لمبـــادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وكنا نؤيد بدلا من ذلك تسوية تفاوضية يتم التوصل اليها من خلال حوار مفتوح بناء بين الطرفين . ونحن نعرب باستمرار عن وجهة النظر هذه ونعمل كلما كان ذلك ممكنا علـى المساعدة في الجهد للتقريب بين المواقف البريطانية والارجنتينية . وأود أن أضيـــف أن دعمنا للمفاوضات لا يعليه فقط اهتمامنا بتجنب استمرار نزاع مرير بين بلدين كلاهما صديـــق لنا ، بل واحترامنا العميق أيضا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي تمسكت به الجمهوريـــة الايطالية خلال ٣٧ عاما هي مدة وجودها .

Digitized by UNOG Library

ان هذا الموقف قد أعيد التأكيد عليه أمام هذه الجمعية عندما أشار وزير الخارجية الايطالي جيوليو اندريوتي في خطابه أثناء المناقشة العامة بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر الى مسألة فوكلاند (مالفيناس) حيث قال مايلي :

" يؤيد استئناف الحوار بين لندن وبوينس آيرس دون أية شروط مسبقة بشأن هذا النزاع . ان مثل هذا الحوار لا بد أن يجرى في اطار الأمم المتحدة وبالمساعدات القيمة من قبل الأمين العام "* . (A/38/PV.11 ، ص ٦٧) *

ولقد لاحظنا بتقدير أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أدرج مناشدة محددة من أجل الحوار في تقريره الى الجمعية العامة بشأن مسألة فوكلاند (مالفيناس) .

ولذلك يؤسفنا أن نلاحظ أنه - كما أشار الأمين العام نفسه الى ذلك في تقريره - لم يتم احراز تقدم حقيقي خلال هذا العام نحو استئناف هذا الحوار . واسمحوا لي أن أركّز على أنه في هذه الحالة أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن نجدد المناشدة للطرفين المعنيين ، وأن نطالبهما ببذل جهد من حسن النوايا والمسؤولية يتوقعه المجتمع الدولي منهما .

وبينما أعرب الوفد الايطالي في العام الماضي عن تأييده للخيار التفاوضي فانه امتنع عن التصويت على القرار ٣٧/٩ الذي قدمته بلدان امريكا اللاتينية . وقد اتخذنا قرارنا بالامتناع آخذين المستقبل بعين الاعتبار بهدف الاحتفاظ بامكانية قيام ايطاليا بالمواصلة الفعالة لجهودها الرامية الى اعادة قيام الحوار بين الطرفين وذلك من خلال اتخاذها لموقف متوازن .

وهذا الموقف يعد أكثر صلاحية اليوم . انه لا يعكس مسلك ايطاليا صوب أمة عظيمة تربطنا بها روابط عميقة نعتزم تدعيمها بشكل أكثر فحسب ، بل انه يعكس ايضا امكانية أن تلعب دورا حازما في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، وبذلك نجعل عمل الاتحاد أكثر فعالية حيث يجب أن يواصل السعي ككل للتعاون مع الحكومة الجديدة في الارجنتين .

منذ بضعة أيام ، وقع حدث له أهمية بالغة ؛ وهو عودة الأرجنتين الى ممارسة الديمقراطية من خلال اجراء انتخابات حرة . واذ عبر رئيس مجلس الوزراء بتينو كراكسي عن

* تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة ديفر (بلجيكا) .

Digitized by UNOG Library

المشاعر الاجماعية للشعب الايطالي فانه أكد على المعنى العظيم لهذا الحدث الذى فتح آفاقا للآمال الجديدة بالنسبة لأمة الارجنتين العظيمة .

وفي سياق الروابط الأخوية العميقة التي تربط بين شعبين وبلدين ، فان ايطاليا تأمل مخلصة في أن تكون اقامة حكومة ديمقراطية في بوينس آيرس مشجعة على استئناف حوار مفتوح مخلص مع المملكة المتحدة يرمي الى تطبيع العلاقات بين البلدين ، دون شروط مسبقة والى التوصل الى تسوية سلمية لنزاعهما عن طريق المفاوضات ، وعلى ضوء مبادىء الميثاق .

وستظل ايطاليا في نطاق الوسائل والامكانيات المتاحة لها على استعداد لتقديم اسهامها الكامل لتحقيق هذه الغاية في أى وقت .

السيد سليم (مالديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بينما امتنع وفدى عن التصويت على مشروع القرار A/38/L.12 أود أن يسجل في المحضر الملاحظات التالية، بوصفنا نعتقد اعتقادا راسخا في الحاجة الى الاحجام عن استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ، ونخلص دائما لمبادىء ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، فان وفدى يرى أن الحل السلمي للنزاع الحالي في جنوب المحيط الأطلسي لا يمكن ايجاده الاّعن طريق الوسائل السلمية .

وفي هذا الصدد ،بينما تأسف مالديف لحقيقة أنه وجدت ضرورة لاستعمال القوة في بداية النزاع الحالي . فاننا نأمل باخلاص في بذل الجهود الضرورية قريبا لتهيئة ظروف تهدف الى حل هذا النزاع . ومع أن مشروع القرار يتضمن عددا من العناصر يرحب بها وفدى الا أنه يفتقر الى مبادىء معينة ،هي في رأينا ، ضرورية لايجاد حل عادل وسلمي للنزاع .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت النمسا لصالح مشروع القرار A/38/L.12 وقد قررنا أن نفعل ذلك بعد دراسة متأنية للمسائل التي ينطوى عليها الأمر ، وتحدونا الرغبة في الاعراب عن تأييدنا للتوصل الى حل سلمي وعادل للنزاع .

Digitized by UNOG Library

ان تصويتنا الايجابي يستند الى الفهم بأن القرار يقوم على المبادئ الأساسية للسلوك الدولي مثل عدم جواز التهديد باستعمال القوة أو استعمالها وحق الشعوب في تقرير المصير . ونود أيضا أن نؤكد على أن القرار لا يحكم مسبقا على مسألة السيادة ، ويأخذ في الاعتبار فقط الحقيقة المعترف بها من الجانبين بأنه توجد آراء مختلفة بشأن هذه المسألة .

ان الأحداث التي وقعت في جنوب الأطلسي قد أوضحت بصورة جلية الخطر الجسيم الناجم عن أي خروج عن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، ليس فقط بالنسبة للأطراف المتورطة مباشرة بل للمجتمع الدولي برمته . ولهذا نؤيد الدعوة الى اجراء المفاوضات دون المساس بنتائجها الممكنة ونتوقع بثقة أن نسترشد الجهود في المستقبل لحل النزاع في جنوب الأطلسي بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد يحدونا الأمل في أن تمهد تدابير مناسبة لبناء الثقة - مثل اعلان رسمي بالتوقف عن الأعمال العدوانية - الطريق لمثل هذه المفاوضات .

Digitized by UNOG Library

السيدة موالا (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اننا نعتقد انه ينبغي تشجيع أطراف أي نزاع على التفاوض لتسوية المنازعات بينهما . الا أننا امتنعنا عن التصويت في العام الماضي على قرار بشأن جزر فوكلاند لأننا شعرنا بأن المفاوضات المشار اليها في ذلك القرار لم تأخذ في عين الاعتبار بصورة كافية الموضوعات التي نراها ذات أهمية كبرى . اننا نشير بصفة خاصة الى الحاجة الى تقييم الرغبات الحقيقية لشعب جزر فوكلاند فيما يتعلق بمستقبله .

ومرة أخرى امتنعنا عن التصويت هذا العام لنفس هذه الأسباب ، حتى بتحفظات أكبر في هذا الشأن .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الموقف الأساسي لحكومة اليابان فيما يتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ، يمكن تلخيصه في النقاط الثلاث التالية : أولا ، ينبغي على الأطراف المعنية أن تسعى الى تسوية سلمية للنزاع عن طريق المفاوضات ؛ ثانيا ، وجوب احترام مبدأ عدم استعمال القوة ؛ ثالثا ، حكومة بلدي ليست في وضع يسمح لها باصدار حكم بشأن المطالب المتعلقة بالحقوق الاقليمية .

لقد أيدت حكومتي مشروع القرار الذي تم التصويت عليه على التو لأنه يتفق ، على غرار قرار السنة الماضية بشأن هذه المسألة ، مع موقف اليابان الأساسي القاضي بأن أي نزاع دولي لابد أن تتم تسويته عن طريق الوسائل السلمية .

ومع ذلك ، فان اليابان تؤمن ايمانا راسخا بأن المحاولة التي بذلت في نيسان/ابريل من العام الماضي لتسوية النزاع السيادي على جزر فوكلاند (مالفيناس) عن طريق القوة يجب ألا تكرر ثانية على الاطلاق . لهذا ، فان اليابان تولي أهمية خاصة بالجزء الأخير من الفقرة الثامنة وكل الفقرة العاشرة من ديباجة القرار . وفي هذه المناسبة ، توجه اليابان نداء قويا للأرجنتين باحترام مبدأ عدم استعمال القوة . وهذا القرار يدعو الى تسوية النزاع عن طريق المفاوضات . وتدرك اليابان ،

Digitized by UNOG Library

مع ذلك ، أنه اذا ما أريد لهذه المفاوضات أن تكون مثمرة على نحو ملموس ، سيكون من الضرورى توفير مناخ أفضل يتيح لأطراف النزاع اجراء محادثاتها بطريقة سلمية . ونأمل أن يقوم عمل الأطراف المعنية على حسن النوايا تحقيقا لهذا الهدف .

السيد الصباح (الكويت) : لقد امتنع وفد بلادى عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.12 وذلك استمرارا لموقف الكويت المعروف تجاه هذه القضية ونظرا لأنه لم يستجد ما يستلزم تغييره . وبهذا الصدد ، فان وفد بلادى يود أن يؤكد مرة أخرى التزام الكويت بضرورة عدم اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية ، بل الجنوح الى المفاوضات كأسلوب أفضل لحل المشكلات الدولية .

اننا نعيد تأكيدنا واحترامنا لحق جميع الشعوب في تقرير المصير وضرورة احترام السيادة والسلامة الاقليمية لجميع الدول .

السيد ميسمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد امتنعت هولندا عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.12 . وامتنع بلدى أيضا عن التصويت على مشروع القرار المماثل له تقريبا الذى أصبح القرار ٩/٣٧ ، الذى اتخذته الجمعية العامة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ . ومنذ ذلك الوقت حتى الآن ، لم تستطع هولندا أن تؤيد أى نص يصف نتيجة المفاوضات بين أطراف النزاع بأسلوب متحيز . وقد كنا نفضل الصيغة الحيادية لقرار مجلس الأمن ٥٠٢ (١٩٨٢) .

ومع ذلك أود أن أوضح أن الشعب الهولندى رحب بالبيان الذى ألقاه الرئيس المرتقب لجمهورية الأرجنتين ، السيد رؤول ألفونسين ، والذى أكد فيه أن حكومته ستستخدم " جميع الوسائل الدبلوماسية المتاحة لها " . (A/38/578) بغية حل نزاعها مع المملكة المتحدة بشأن جزر فوكلاند . وعلاوة على ذلك ، فقد أعلن أن المفاوضات بين كلتا الحكومتين ، بوجود المساعي الحميدة للأمين العام للامم المتحدة ، تشكل الأسلوب الصحيح لتسوية هذا النزاع على أساس منصف ودائم .

Digitized by UNOG Library

وان التأكيد مرة أخرى على مبدأ عدم استخدام القوة والتسوية السلمية للمنازعات يؤكد ما نراه من التصميم القوى من جانب حكومة الأرجنتين المنتخبة على البحث عن حل دبلوماسي لخلافاتها مع المملكة المتحدة .

لقد حان الوقت لكلا الطرفين للقيام بمحاولة جديدة لتسوية النزاع بينهما بشأن الجزر بطريقة سلمية . وفي ضوء الاعتراف الذى أعلنته الأرجنتين بأنه ينبغي أن تتوقف الأعمال العسكرية في المنطقة ، فان حكومتي ترى أن من حقها أن تنتقل الى الطرف الثاني في النزاع وتطالب حكومة المملكة المتحدة بأن تبدى استعدادها للتفاوض بطريقة جدية مع الأرجنتين بهدف التوصل الى حل دبلوماسي لخلافاتهما ، في اطار روح ميثاق الامم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، ترحب حكومتي بتقرير الأمين العام ، الذى أكد فيه بجلاء استعداده لمساعدة كلا الطرفين لاستئناف حوار يمكن أن يسهم في تطبيع الوضع في جنوب الأطلسي ، وبذلك يفتح الطريق أمام الحل الدائم للمسألة .

ومع ذلك ، فاننا نعترف في الواقع بأنه ينبغي أن يتمكن سكان جزر فوكلاند من أن يمارسوا ، في مرحلة مبكرة ، حقهم في تقرير المصير وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في القرار ١٥١٤ (د-١٥) . ويعتبر الميثاق وهذا الاعلان المرجع الوحيد الموثوق به في عملية تصفية الاستعمار . وفي هذا الصدد ، ترحب حكومتي باستعداد الأرجنتين أن تدرج في المشروع اشارة لمصالح سكان الجزر .

ان هولندا تتطلع الى المصالحة بين البلدين اللذين يربطها بهما علاقات الصداقة الوثيقة المتأصلة الجذور .

السيد جمال (قطر) : ان دولة قطر تؤمن ايمانا عميقا بمبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية الذى يرتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بالسلم والأمن الدوليين ، والذى أكدته الوثائق الدولية في السنوات الأخيرة ولا سيما اعلان مبادئ القانون الدولي المتصل بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة ، وأن لا يستخدم أبدا كوسيلة لتسوية المنازعات بين الدول .

Digitized by UNOG Library

ان دولة قطر تؤيد بلا تحفظ حق تقرير المصير والحرية والاستقلال للشعـــوب التي جردت بالقوة من ذلك الحق ، لا سيما الشعوب الرازحة تحت نير الاستعمـــار والعنصرية والصهيونية أو تحت أى شكل من أشكال السيطرة الأجنبية ، أو حق تلـــك الشعوب في الكفاح لتحقيق ذلك الهدف وفقا لمبادئ الميثاق .

لقد امتنع وفدى عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.12 والمعنون : " مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)" لأننا نعتقد أنه يجب أن تتاح الفرصـــة لسكان الجزر للتعبير عن آرائهم ورغباتهم لتحديد مستقبلهم وفقا لميثاق الامم المتحدة ، وأن تؤخذ في الاعتبار مصالح السكان خلال المفاوضات المقبلة بين طرفي النزاع .

وختاما ، فاننا نأمل مخلصين أن تبدأ المفاوضات في أقرب وقت ممكن بـــين المملكة المتحدة والأرجنتين لحل هذه المشكلة بالطرق السلمية وذلك بهدف تحقيـــق الأمن والاستقرار في المنطقة .

Digitized by UNOG Library

السيد تانك (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتنا حول موضوع يثير قلقا عميقا لكلتا الدولتين ، الأرجنتين والمملكة المتحدة ، اللتين تقيم تركيا معهما علاقات التعاون والصداقة في كثير من المجالات . وتعلق تركيا أهمية كبيرة على علاقات الصداقة التي تربطها ببلدان أمريكا اللاتينية ككل . ومن ناحية أخرى كان كل من طرفي النزاع يقيم علاقات مثمرة مع الطرف الآخر في الماضي . ومنذ أن نظرت الأمم المتحدة في مسألة جزر فوكلاند /مالفيناس لأول مرة ، أيدت تركيا حل هذه المشكلة الهامة بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات ، وقد صوتت تركيا مؤيدة لجميع القرارات ما عدا القرار الأخير . وتشجع هذه القرارات الطرفين على تسوية خلافاتهما عن طريق المفاوضات . وقد أكدنا أثناء تصعيد الأزمة المؤسف والمؤلم في جنوب الأطلسي في العام الماضي تأييدنا القوي لأجراء مفاوضات عاجلة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة . ولهذا ، فقد كان وفد بلادي يأمل في العام الماضي في التوصل الى صيغة تحقق توافق الآراء من شأنها تسهيل استئناف المفاوضات الضرورية ، ومن ثم أمتنعنا عن التصويت لأن ذلك لم يتحقق .

ولا نزال نعتقد أن اتخاذ قرار يحقق توافق الآراء يهم الى حد بعيد في تشكيل أساس لاستئناف المفاوضات المثمرة بين الطرفين . ومن جهة أخرى ، فقد لاحظنا بارتياح التصريح الصادر عن الرئيس المنتخب للارجنتين السيد راؤول الفونسين الذي أعرب فيه عن رغبته في أن يبذل كل ما في وسعه في هذا الاتجاه. وفي هذه اللحظة الهامة ، كنا نفضل صدور قرار متخذ بتوافق الآراء ، ولهذا فقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار المطروح علينا ، غير أننا نود أن نعرب من جديد عن رغبتنا المخلصة في أن يسوى الطرفان المعنيان هذه المشكلة الحرجة في أسرع وقت ممكن عن طريق المفاوضات .

السيد زين العابدين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت وفد بلادي مؤيدا مشروع القرار A/38/L.12 المتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) لأننا نؤيد اتجاهه العام ، بأن على الطرفين أن يستأنفا الحوار ويتفاوضا للوصول الى حل عادل ومنصف وسلمي لمشكلة جنوب الأطلسي بما يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

وفي تقديرنا أن القرار هو أيضا تعبير عن ثقة المجتمع الدولي بالأمين العام ، وذلك لأن هذا القرار يجدد تفويضه للاستمرار في مهمته للمساعي الحميدة . وتأمل ماليزيا ، في تأييدها لاستئناف الحوار بين البلدين ، أنهما سيتوصلان لايجاد الوسائل لاعتماد تدابير بناء الثقة التي من شأنها أن تمهد الطريق لاعادة الموقف الى حالته الطبيعية ، مما يؤدي بدوره الى حل منصف ودائم للمشكلة .

وكل من الأرجنتين والمملكة المتحدة من أصدقاء ماليزيا التقليديين المقربين . ونأمل أن تستطيعا من خلال هذا القرار ، استئناف الحوار والتعاون مع الأمين العام بتقديم الدعم والتشجيع له في جهوده الرامية الى التوصل الى حل منصف وعادل ومقبول من كلا البلدين .

السيد دونتاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/38/L.12 الخاص بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) وأود أن أوضح أن امتناع حكومتي عن التصويت لا يتجلى فيه بأي حال من الأحوال موقفها من جوهر النزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة . وينبغي التشديد على أن حكومتي تمشيا مع ادانتها لاستعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية خاصة كوسيلة لحل المنازعات الدولية ، تؤيد تمام التأييد مبدأ الحل القائم على التفاوض للنزاع بشأن جزر فوكلاند (مالفيناس) . وينبغي أن تعقد المفاوضات في أقرب وقت تتيحه الظروف العملية دون اصدار حكم مسبق على نتائجها .

وينبغي أن يفسر امتناع حكومتي عن التصويت بأنه تعبير عن رغبتنا في ايجاد تسوية للنزاع قائمة على التفاوض . ويتعين أن يقيم هذا الامتناع أيضا في ضوء الموقف المماثل الذي اتخذه أعضاء آخرون في الاتحاد الأوروبي ليسوا أطرافا في النزاع .

السيد رام (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعرب وفد بلادي عن موقفه من مسألة جزر فوكلاند في وقت سابق من هذا العام في لجنة الـ ٢٤ . ونرى أن هناك مبدأين أساسيين من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة يتصلان بهذه المسألة:

Digitized by UNOG Library

المبدأ القائل بأن على جميع الدول الأعضاء أن تحل منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية ، والمبدأ القائل بأن رغبات جميع الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ينبغي أن تحظى بالاحترام التام . ويدرك وفد بلادى المطالب الاقليمية المتضاربة بشأن جزر فوكلاند ولهذا يرحب بالدعوة الواردة في القرار الى التفاوض لحل هذا النزاع. وفي الحقيقة فان الأرجنتين ما كان ينبغي لها أن تتنازل عن هذا النهج في المقام الأول ، لصالح الحل العسكرى .

بيد أن مسألة جزر فوكلاند ليست مجرد مسألة تسوية سلمية للمنازعات ، بل هي أيضا مسألة من مسائل الاستعمار ومن ثم تقع ضمن أحكام الميثاق والقرارات ذات الصلة ولا سيما القرار ١٥١٤ (د-١٥) . وفي ضوء المبدأ المعترف به عالميا بحق جميع الشعوب المستعمرة الثابت في تقرير المصير لا توجد لسوء الحظ اشارة صريحة في فقرات منطوق القرار الى انطباقه على القرار ١٥١٤ (د-١٥) ولا الى رغبات السكان بصفة خاصة .

ولهذا يرى وفد بلادى أن القرار لا يتناول المسألة الهامة المعروضة علينا بالبحث الا بصورة جزئية . ولهذا أمتنعنا عن التصويت .

السيد سينكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الأحداث التي تشكل جذور المسألة التي فرغنا منها توا ، أى الاجراءات التي اتخذتها القوات المسلحة للأرجنتين في ٢ نيسان/ ابريل من العام الماضي والتطورات التي جرت في جنوب الأطلسي والتي أعقبت تلك الأحداث ، كان لها كلها أعظم الأثر، حيث أنها تتعلق ببعض المبادئ التي يعتبر احترامها ذا أهمية كبرى للسلم العالمي ، وعلاقات الوئام بين الدول ، اذا قامت هذه العلاقات على أساس القانون .

وقد أكد وفد بلادى في العام الماضي ، وأود أن أكرر ذلك مرة أخرى الآن ، على الحاجة لمنهج بناء في بحث مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ولعمل عاجل لتسهيل ايجاد مناخ يعيد الثقة ويؤدى الى تحقيق مصالح كل الأطراف المعنية وارضاء كل الأطراف ذات المصالح .

Digitized by UNOG Library

ان نص القرار الذى اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي على ضـــرورة دخول الأرجنتين والمملكة المتحدة في مفاوضات وضرورة أن تراعي المفاوضات بالكامل مصالح سكـــان الجزر هو من العناصر الأساسيـــة لذلك القرار ، ومن الجوانب الأساسية أيضا في هذا القرار اعادة تأكيد مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديـــد باستخدامها في العلاقات الدوليـــة، سواء للتأثـير في المفاوضـــات أو لحسم نتائجها ، واللجوء الى التسوية السلميـــة للمنازعات الدوليـــــة .

ويتسم منهج وفدنا في دراسة المسألـــة المعروضـــة ، بمحاولة لتعريف الأعمال الـــتي قام بها الجانبان والتي يمكن أن يقال عنها أنها تمثل منهجا بناء والتي تسهم في خلق مناخ الثقـــة الذى نعترف جميعـــا بضرورتـــه القصوى اذا أردنا تحقيـــق حل سلمي مقبـــــول مـــن الطرفـــــين .

Digitized by UNOG Library

ويسعد وفدنا ان يلاحظ التغيرات الاخيرة التي من المتوقع ان تكون لها تأثيرات ايجابية على تطور الحالة ، كما استمعنا باهتمام الى ما اكدته الارجنتين بشان رغبتها في التعاون للتوصل الى حل تفاوضي لجميع مشاكلها مع المملكة المتحدة .

ومع ذلك فقد ادى غزو غرينادا ، وهو لا يزال ماثلا في اذهاننا ، الى زيادة حساسيتنا نحو الحاجة الى احترام قاطع لمبدأ عدم التدخل ، كما كان له تأثيره بالطبع على الروح التي نبحث بها تلك المشكلة . ومن ثم بينما اخذنا علما بتأكيد الارجنتين انها قد اوقفت بالفعل الاعمال العدائية خلال الستة عشر شهرا الماضية وتكرارها للاعراب عن نيتها في عدم تجديد تلك الاعمال ، فان غيانا تود ان ترى نهاية بحكم القانون للأعمال العدائية، ولا يمكن ان يعزى الى الارجنتين الفضل في الايقاف ، بحكم الواقع ، للاعمال العدائية ومن ثم لا يكفي التأكيد على وجود ذلك التوقف للاعمال العدائية وعلى عدم توافر النية لتجديدها . وسيسهم الوقف بحكم القانون للأعمال العدائية مساهمة كبيرة في خلق مناخ من الثقة وكذلك في استبعاد امكانية اللجوء الى استخدام القوة في المستقبل كخيار لتسوية المشاكل المعلقة . ونعتقد ان ذلك الوقف بحكم القانون للأعمال العدائية قد يساعد بالتالي في تيسير توفير المناخ اللازم للمفاوضات التي طالبت بها الجمعية العامة مؤخرا في القرار ٩/٣٧ . وستؤيد غيانا اية عملية قد تؤدى الى تحقيق تلك الغاية .

وهذا القرار الذى اشرنا اليه توا لم يكن القرار الاول الذى طالب بالمفاوضات بين الارجنتين والمملكة المتحدة . فقد طالب القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) لعام ١٩٦٥ والقرار ٦٠/٣١ لعام ١٩٧٣ بذلك الامر .

وفي الواقع بدأت المفاوضات بين الجانبين واستمرت حتى توقفت بصورة مفاجئة في اوائل عام ١٩٨٢ . ويأسف وفدنا للغاية للظروف التي ادت الى ايقاف المفاوضات واللجوء الى استخدام القوة . ومن ثم فان هدف هذه الجمعية العامة يجب ان يكون استئناف تلك المفاوضات في اسرع وقت وفي ظل ظروف مواتية ونأمل ان تؤدى الى نتيجة ناجحة .

Digitized by UNOG Library

لقد اوضح الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ اعتقاده بما يلي :

" ان استئناف الحوار جنبا الى جنب مع اتخاذ تدابير لبناء الثقة ، يمكن ان يسهم في اعادة الامور الى حالتها الطبيعية في جنوبي المحيط الاطلسي ويفتح الطريق نحو حل دائم للمشكلة " . (A/38/532، الفقرة ٥ ، ص ٢)

واذ نشكر الأمين العام على تقريره واعرابه عن استعداده لمساعدة الطرفين فان وفدي يشاطر اعتقاده تماما . ونحن نحث الطرفين على البحث بصورة نشطة عن الوسائل لاستئناف الحوار .

ومن منطلق رغبتنا العميقة في دعم الدعوة لتلك العملية واعطائها فعالية فان غيانا قد صوتت مؤيدة لمشروع القرار اعترافا بان جزر فوكلاند (جزر مالفيناس) تمثل حالة خاصة وهو ما اقرته حركة عدم الانحياز في ١٩٧٥ . ونأمل بان تتمكن الدورة التاسعة والثلاثون للجمعية العامة من تسجيل استئناف المفاوضات ما بين الارجنتين والمملكة المتحدة بغية ايجاد حل مقبول من كلا الطرفين .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تابعت حكومة بابوا غينيا الجديدة مسألة جزر فوكلاند عن كثب بسبب التزامنا بمبادئ تقرير المصير على النحو المعرف في ميثاق الأمم المتحدة ، وبسبب اهتمامنا بمركز بلادنا الجزرية الصغيرة في العالم اليوم .

وفي عالم اليوم هذا هو المحفل الوحيد الذي يمكن فيه للبلدان الصغيرة والشعوب الصغيرة ان تسمع صوتها بكرامة واحترام . وتقوم سياسة حكومة بابوا غينيا الجديدة على السماح لجميع الشعوب المستعمرة بممارسة حقها الثابت في تقرير المصير وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تنطبق على الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وفي هذا الصدد يود وفدي ان يشير الى ان القرار المعروض علينا لا يحقق ذلك الطلب الهام. بيد ان وفدي يؤيد المفاوضات المتبادلة ، تلك المفاوضات التي تهدف الى تحقيق ما يرغب سكان جزر فوكلاند عامة في الحصول عليه في نهاية الامر.

Digitized by UNOG Library

ويأسف وفدى ايضا لعدم احراز تقدم بشأن النزاع من جانب الطرفين طبقا لما دعت اليه الجمعية العامة في قرارها ٣٧/٩ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢. وفي الواقع كان ذلك احد الشكوك التي دفعت بوفدى الى التصويت ضد القرار في العام الماضي. وبسبب الموقفين المتضاربين المتخذين من جانب البلدين فان الدور المفترض ان يقوم به الأمين العام طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٧/٩ من الصعب متابعة القيام به. ولكن يمكن تحقيق الكثير بواسطة الجانبين من الان وحتى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة في العام المقبل.

ويلاحظ وفدى ايضا ان حكومة ديمقراطية قد انتخبت توا في الارجنتين واعتقد انه من الضرورى اتاحة الوقت لها حتى تتمكن من تثبيت اقدامها ومن استعراض الحالة في جزر فوكلاند قبل ان تتخذ موقفا حازما وايجابيا بشأن المفاوضات مع حكومة المملكة المتحدة. وفي ظل تلك الظروف فقد صوت وفدى مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.12.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد انتهينا بذلك من النظر في البند ٢٥ من جدول الاعمال.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نستأنف الآن النظر في البند ٣٧ من جدول الأعمال.

السيد زين العابدين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ان الحالة في جنوب شرقي آسيا خلال السنوات الاخيرة قد اثبتت الحاجة الماسة الى قيام بلدان المنطقة بتوجيه اهتمامها بصورة جدية، بغض النظر عن توجهاتها العقائدية الى مسألة السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة. وعلينا في الحقيقة ان نتعلم من تجارب الماضي المريرة وان نخطط للمستقبل بعناية وحذر. ان بلدان رابطة امم جنوب شرقي آسيا لم تكتف

Digitized by UNOG Library

بالتعبير مرارا وتكرارا عن رغبتها في العيش في ظل السلم والوئام مع جيرانها في الهند الصينية، بل انها ذهبت الى ابعد من ذلك حينما دعت في عام ١٩٧١ الى اقامة منطقة للسلم والحرية والتعاون في المنطقة، توفر الظروف المؤدية الى السلم والاستقرار للجميع. وقد اعربت ايضا بلدان الهند الصينية في نهاية الامر عن رغبة مماثلة في التعايش والتعاون مع بقية بلدان جنوب شرقي آسيا، ولكن هذه الرغبات لم تدعمها الافعال حتى الان.

ان بند " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " الذى طرح بمبادرة من فييت نام والذى نظرنا فيه خلال عدة سنوات ماضية كان ينبغي ان يعتبر بندا هاما له اهداف عميقة وسامية. ولا يجد وفدى اية صعوبة في تأييد تلك الاهداف، لاننا جميعا نأمل ونحلم بسلام دائم في منطقتنا، ولا يمكن ان يكون هناك اعتراض على المبادئ والمثل العليا المكرسة بصورة واضحة في ميثاق الأمم المتحدة.

Digitized by UNOG Library

من ذا الذى يمكنه ان يعترض ، مثلا ، على مبدأ احترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي كل بلد في جنوب شرقي آسيا ، وعدم الاعتداء والمساواة والتعاون والتعايش فيما بين تلك البلدان ؟ عندما يمعن المرء النظر في الحالة في جنوب شرقي آسيا اليوم ، ولا سيما الحالة في كمبوتشيا ، ويرى كيف تطبق هذه المبادئ عمليا ، يعرف كيف تنشأ الصعوبات . فهل يمكننا بحق أن نتكلم الآن عن السلم والأمن والتعاون في منطقة تنتهك فيها سيادة واستقلال وسلامة أراضي دولة ذات سيادة من دولنا ؟ هل نكون مخلصين في رغبتنا في تحقيق الاستقرار والتعاون عندما يحرم شعب كمبوتشيا من حقوقه الأساسية في أن يختار بحرية شكل حكومته وسياساته الداخلية والخارجية ؟ وفي الحقيقة اذا كنا جميعا نرغب بجدية في أن نناقش بصورة واقعية مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، فينبغي اولا ازالة الحالة في كمبوتشيا ، الناجمة عن العدوان الأجنبي ، واستمرار الاحتلال العسكرى الأجنبي ، وهما السبب الأساسي للتوتر وعدم الاستقرار الراهنين .

ان الأهداف المتمثلة في السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا تكمن في لب اقتراح البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، لاقامة منطقة للسلم والحرية والحياد ، وهي منطقة ، في رأينا ، من شأنها أن تقضي على التناحر بين الدولتين العظميين الرئيسيتين على مناطق النفوذ ، وبالتالي تمنع تورط المنطقة مرة أخرى في نزاعات ليست من اختيارها ، وتوفر للمنطقة الاطار الضرورى للأمن الوطني والاقليمي ، وللتقدم والتنمية . ولكن لتحقيق ذلك ، لابد أن يكون هناك استعداد لدى الجميع لأن يكونوا على مستوى المثل العليا والمبادئ السامية التي تقوم على أساسها العلاقات الدولية ، ومن بينها ، تأمين السيادة الوطنية ، والسلامة الاقليمية ، وعدم استخدام القوة ، والتسوية السلمية للنزاعات . هذه هي العناصر الرئيسية الضرورية لتيسير تطوير الثقة والاطمئنان المتبادلين فيما بيننا . ان غزو فييت نام لكمبوتشيا أحدث نكسة لهذه الثقة ، وقوض بشكل مباشر الأركان الأساسية المكرسة في مفهوم السلم والحرية والحياد ؛

Digitized by UNOG Library

كما الحق آثارا ضارة بمناخ حسن الجوار ، وولد بدلا منه الريبة والخوف . وفي الوقت ذاته وفر ذلك الغزو ذريعة لدول دخيلة على المنطقة لتقحم نفسها في شؤوننا الاقليمية ، وتجعلنا جميعا فريسة للمخططات الاستراتيجية لكل منها .

ان بيان حركة عدم الانحياز بشأن جنوب شرقي آسيا ، الذي اصدره رؤساء الدول او الحكومات في نيودلهي ، اعترف بتردي الحالة ، وحث دول المنطقة على اقامة الحوار الذي يمكن ان يؤدي الى حسم الخلافات فيما بينها . بيد أنه ينبغي التذكير بصورة جلية بأن رؤساء الدول أو الحكومات طالبوا أيضا بانسحاب القوات الأجنبية ، وبحق تقرير المصير للشعب الكمبوتشي . واذا ما نفذت توصية نيودلهي بمجملها ، ستزيل العقبة الرئيسية التي تعترض تحقيق السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . ولهذا نحث فييت نام على تنفيذ هذا البيان بالكامل . ولا يمكننا أن نتجاهل المصدر الحالي للتوتر في جنوب شرقي آسيا ، الناجم عن استمرار وجود القوات الأجنبية في كمبوتشيا .

وفي الآونة الأخيرة ، أصدر وزراء خارجية بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، رغبة منهم في اعادة اقرار السلم والاستقرار في منطقتنا ، نداء من أجل استقلال كمبوتشيا . وفي هذا النداء أكد وزراء الخارجية على ان المسألة الرئيسية في المشكلة الكمبوتشية ، هي بقاء الأمة الكمبوتشية ، واعادة اقرار استقلالها وسيادتها . ولقد أهابت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بفييت نام ، وبغيرها من الأطراف المهتمة ، ان تنضم اليها في تكثيف الجهود الرامية الى تحقيق حل عادل ، واقترحت خطوات أولية يمكن اتخاذها في السعي الى تحقيق هذه التسوية السياسية الشاملة . وهذا النداء ، الذي يشكل اطارا واقعيا يمكن على أساسه التوصل الى حل دائم للمشكلة الكمبوتشية ، كان له وقع طيب لدى الشعب الكمبوتشي ، ولدى المجتمع الدولي بوجه عام .

ولقد أهاب هذا النداء بالمجتمع الدولي ، ولا سيما فييت نام ، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن أن يبذلوا جهودا متضافرة ليلتمسوا ، على وجه السرعة ،

Digitized by UNOG Library

حلا عادلا لمشكلة كمبوتشيا ، حتى يمكنها ان تبزغ بحق مرة أخرى كدولة مستقلة ذات سيادة . ولقد حث وزراء خارجية بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، في ندائهم جميع البلدان المعنية ، على الامتناع عن جميع أشكال التدخل ، المباشر وغير المباشر ، في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . وهذا أمر ضروري وذو صلة بالشواغل الأمنية المشروعة لجميع بلدان المنطقة . ومن خلال هذا النهج وحده يمكن أن يصبح السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا واقعا ملموسا . ونأمل ان تدرس كل من فييت نام ولاوس هذا النداء ، وان تتبنيا العناصر البناءة فيه .

وندرك جميعا تشكيل حكومة ائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بقيادة الأمير نورودوم سيهانوك . وهذا الائتلاف ذو مغزى لعدد من الأسباب . فقد آذن بوحدة الشعب الكمبوتشي لتحرير بلده من الغزاة الأجانب ؛ وأبطل الادعاء بأن نظام هنغ سامرين يسيطر سيطرة كاملة على كمبوتشيا ؛ وما هو اهم من ذلك ، فقد أرسى هذا النداء الأساس الذي يمكن بمقتضاه تشجيع التعاون والوفاق بين مختلف المجموعات السياسية في كمبوتشيا ، للعمل صوب هدف المصالحة الوطنية . هذه الحقيقة تعترف بها الغالبية العظمى من الدول ، حيث ان وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية الى الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، لم يطعن فيها للمرة الاولى . ونعتبر ذلك دلالة ايجابية حقا .

ولنتذكر بيان الامير نورودوم سيهانوك الذي ألقاه في هذه الجمعية عندما أعلن رسميا ، باسم الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، انه يرحب بانضمام اي كمبوتشي ، بوصفه وطنيا ، وبغض النظر عن ماضيه ، اضطر الى خدمة المعتدين الفيتناميين ، الى المجتمع الوطني ، كمواطن عادي أو كمناضل من أجل قضية تحرير الوطن . وقد أشار الأمير نورودوم سيهانوك الى ان المشكلة ليست ما اذا كان المرء يفضل كمبوتشيا الديمقراطية على الحكومة المنصبة حاليا في بنوم بنه ، ولكن بالاحرى البت في عودة كمبوتشيا وشعبها الى الاستقلال والسيادة والحرية والسلم . ولنتمعن جميع المعنيين ملبا في هذه الكلمات ، ودعونا لا نتركها تذهب ادراج الرياح . وثمة قضية أوسع نطاقا من

Digitized by UNOG Library

أجل استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامة أراضيها ، وهذه القضية هي بيت القصيد . وانني واثق من أن كل وطني كمبوتشي اينما كان سيستجيب عن طيب خاطر .

وفي الختام ، أود أن أعيد التأكيد على النقاط التي أثرتها في بداية هذا البيان . لا يمكن لأحد أن يطعن في المبادئ والأهداف المتمثلة في السلم والأمن والتعاون في جنوب شرقي آسيا . ولا يضمحل الوفاق ولا يبزغ الخلاف الا عندما نتشكك في الجوهر والتفاصيل . وبغية التغلب على المأزق الحالي أصدر وزراء خارجية بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا النداء من أجل استقلال كمبوتشيا . ونعتقد أنه عندما تحل مشكلة كمبوتشيا سيعم السلم والاستقرار والتعاون بين بلدان المنطقة . وقبل القيام بذلك سيكون ضربا من الوهم التحدث عن السلم ، ناهيك عن الاستقرار والتعاون . وفي هذا السياق يود وفدي ان يناشد فييت نام ولاوس ان تستلا لدعوة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وان تستجيبا لها .

Digitized by UNOG Library

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان السياسة البعيدة النظر تصاحبها دائما مقترحات بناءة وتدابير مدروسة تهدف الى دعم السلم ، والتفاهم والتعاون الدولي . ويتحتم بصفة خاصة ، نظرا للحالة الدولية المتوترة في الوقت الحاضر ، ان نشجع جميع المبادرات التي يمكنها أن تخفف من التوتر وتدعم الفهم المتبادل .

وتزداد أهمية الجهود الموجهة الى حماية السلم على المستوى الاقليمي . وان التدابير الاقليمية تعتبر صلات لا غنى عنها في صرح الأمن الدولي .

وتدلل هذه الملاحظات العامة على أهمية المناقشة المكرسة للسلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . ويمكن في اطار هذا البند المدرج في جدول الأعمال بمبادرة من فييت نام وبتأييد من بلدان عدم الانحياز والبلدان الاشتراكية ، تحديد الطرق البناءة المؤدية الى تحقيق علاقة تعاون صحية ومتجانسة بين الدول الشركاء في المنطقة .

ولقد تحملت شعوب جنوب شرقي آسيا ، وخاصة شعوب الهند الصينية ، معاناة لا توصف طوال أربعة عقود من التعرض للعدوان . وتسببت الحروب الامبريالية ، التي كان عدوان الولايات المتحدة على فييت نام أكثرها دموية ، في اضرار لا تعوض . ولم تتخل الامبريالية الأمريكية عن مخططاتها التوسعية في جنوب شرقي آسيا ، حتى بعد هزيمتها المشينة في الهند الصينية . وقد ردت الولايات المتحدة على انتصار شعوب الهند الصينية على المعتدين بسياسة المجابهة والحصار . وهي لا تزال تسعى وان كان ذلك دون جدوى ، لاعادة تشكيل الخريطة السياسية للهند الصينية ضد ارادة سكانها .

وكما حدث في غرينادا ، حيث نظم استعراض وحشي للقوة العسكرية الغاشمة لاستعادة الأوضاع ، نشهد محاولة لاستعادة الوجود العسكرى ، ووضع الهيمنة في جنوب شرقي آسيا . ولتحقيق هذه الغاية ، يتم الضغط على دول مستقلة في هذه المنطقة ، مثل سابقتها ، للقيام بالمجابهة ومغامرات خطيرة . ان هذا النهج

Digitized by UNOG Library

الامبريالي لتغذية التوترات وتكديس الأسلحة يتعارض تماما مع رغبة الشعوب في ان تعيش في ظل السلم وفي أن تتعاون على أساس من الاستقلال . وتعرقل هذه السياسة التوسعية التي تعتمد على تحديد ما يسمى بمناطق للمصالح الحيوية جهود جنوب شرقي آسيا لاتباع طريقها الذاتي في ظروف من السلم والاستقرار .

وهذه السياسة من المحتم ان تفشل ولكنها تفرض تضحيات كبرى على شعوب تلك المنطقة . وهي محفوفه بخطر أن يتطور النزاع الى حرب أخرى تنطوى على مخاطر لا تحصى .

ان المحاولات التي تهدف الى ربط الوضع الشاذ للعلاقات بين بلدان الهند الصينية واعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بالأحداث في كمبوتشيا منذ ما يقرب من خمسة أعوام مكشوفة ولا مبرر لها .

لقد نجحت جمهورية كمبوتشيا الشعبية منذ انتهاء السنوات الحالكة لحكم بول بوت الارهابي في بدء الطريق الشاق للتعمير الوطني والاجتماعي . وتمارس حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية سلطة فعالة وسيطرة على البلاد . وتشهد زيادة الاستقرار الاقتصادى والسياسي والتقدم في تلبية الاحتياجات التموينية للسكان واقامة نظم الرعاية التعليمية والصحية بنجاح هذه الدولة الفتية . وتتمتع حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية بتأييد القطاعات العريضة من الشعب لجهودها .

وقد ذكرت صحيفة " موند ديبلوماتيك " الباريسية في تقرير صحفي من بنوم بنه ، عاصمة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، منذ بضعة أسابيع :

" ان ارادة الشعب في الحياة تبدو واضحة في كل مكان وفي كل وقت . انه يريد التغلب على الماضي الكريه بأسرع ما يمكن ، وان كان الحديث مع المواطنين في المدن والحقول غالبا ما يتحول الى موضوع ما كانت عليه الحياة في عهد بول بوت " .

ان الأمم المتحدة يمكنها أن تلعب دورا هاما وايجابيا في اعادة تعمير كمبوتشيا

Digitized by UNOG Library

ويحتاج شعب كمبوتشيا الى مساعدة انسانية حتى يتمكن من أن يواصل بنجاح طريق الانتعاش الطويل . وقد ثبتت قيمة مثل هذه المساعدة المقدمة ، سواء على المستوى الثنائي أو عن طريق المنظمات الدولية ، في مكافحة الجوع وفي اعادة بناء الاقتصاد المخرب . وفي هذا الصدد ، أود أن اشير الى المساعدة الكبيرة التي قدمتها الجمهورية الديمقراطية الألمانية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية بروح من التضامن .

وان السلم والأمن هما أكثر ما يطلبه شعب كمبوتشيا في سعيه الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مثل باقي شعوب المنطقة . وهنا مجال آخر يمكن للأمم المتحدة ان تسهم فيه . وهذا يفترض ، فوق كل شيء ، الاعتراف بالواقع وازالة عدم الثقة الذى لا اساس له وكذلك الجهل والعداء . ومن الحتمي لمعالجة الوضع اتباع نهج يقوم على المصالح المشروعة لجميع دول وشعوب المنطقة .

ومما يؤسف له ان المنظمة العالمية ليست على مستوى هذه المهمة حتى الآن . فلا يزال ينكر على حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية امكانية شغل المقعد الذى يحق لها بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لكمبوتشيا في الامم المتحدة .

ان استمرار مشاركة ممثلي الائتلاف الرجعي في الجمعية العامة يذكرنا بالملايين من ضحايا ارهاب بول بوت . ان ما تسمى بالحكومة الائتلافية - ولا بد من اعلان ذلك هنا بمنتهى الوضوح - ليست لها اى صفة شرعية . انها حكومة دون شعب ودون اراض . وان محاولات بعض الدول لكسب مكانة دولية لذلك الهيكل المصطنع ومساندته اقتصاديا وعسكريا لا يمكن ان تغير الأمور ولو بالقدر اليسير .

Digitized by UNOG Library

ان المحاولة المتجددة التي بذلت مؤخرا في الجمعية العامة لاساءة استخدام الأمم المتحدة في التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية هي أيضا بعيدة كل البعد عن الواقعية والحس السليم . ويجب أن يكون واضحا لكل انسان يفكر تفكيرا معقولا ان العملية التي بدأت في جمهورية كمبوتشيا الشعبية لا رجعة فيها . وما من شيء سيوقف هذا الشعب ، الذي ذاق مرارة التجربة عن اتباع طريقه الذي اختاره ، وهو طريق الاستقلال وتشييد مجتمع جديد . وكلما أسرع الذين لا يزالون يرفضون أن يعترفوا بالحقائق السياسية الموضوعية بتفهم ذلك ، استوفيت بصورة أسرع الشروط المسبقة لعلاقات التعاون وحسن الجوار في جنوب شرقي آسيا . ولن تستطيع شعوب المنطقة في النهاية أن تعيش في ظروف السلم والأمن التي ترغب فيها رغبة جامحة والتي هي في حاجة ماسة اليها الا بتحقيق ذلك .

ان تطبيع الوضع في جنوب شرقي آسيا يتطلب ، أولا وقبل كل شيء ، انهاء التدخل الخارجي في شؤون المنطقة ، ووضع حد لاثارة المواجهة بين المجموعتين — أي البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وأمم الهند الصينية . كما ان الحوار بينهما هو وحده الذي يمكن أن يسفر عن حل للمشكلة وذلك الحل يجب أن يكون قائما على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية والاعتراف المتبادل بالسيادة واحترامها ، لا على أساس أن يملي طرف شروطه على الطرف الآخر .

طوال سنوات عديدة الآن تأخذ دول الهند الصينية الثلاث زمام مبادرات بناءة مسؤولة ترسم الطريق الى سياسة الحوار هذه ، وتحسين العلاقات بين الدول المتجاورة . ويتضح الدليل على هذا في مقترحاتها الرامية الى اقامة منطقة للسلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . وترمي هذه المبادرات الى تخفيف حدة التوتر في المنطقة وتهيئة مناخ من الثقة المتبادلة .

Digitized by UNOG Library

لقد تقدمت لاوس وكمبوتشيا وفييت نام ، في اجتماع القمة الذى عقدته في شباط/فبراير من هذا العام ، بمقترحات مفصلة بشأن الانسحاب التدريجي للمتطوعين الفييتناميين من جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وقد تم الانسحاب الجزئي الأول في أيار/مايو . وفي مؤتمر وزراء خارجية دول الهند الصينية الذى عقد في نيسان/ابريل ، جددت هذه الدول مقترحها بانشاء منطقة أمن على طول الحدود بين كمبوتشيا وتايلند . وتشهد هذه الخطوات جميعا بروح الواقعية والمرونة والاستعداد للحل التوفيقي . وقد وفرت مجموعة كبيرة من الطرق لاستئناف المفاوضات ، رغم وجود وجهات النظر المختلفة بشأن القضايا الأساسية والمسائل التفصيلية على حد سواء ، وتتيح حقا نقاط انطلاق لحل مشاكل المنطقة ، لصالح الشعوب ووفقا لميثاق الأمم المتحدة . ان سياسة السلم التي تنتهجها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية كمبوتشيا الشعبية انما تحظى بتأييد الجمهورية الديمقراطية الالمانية المطلق . وهذا هو البديل المعقول لسياسة المجابهة في هذه المنطقة .

ان هذه السياسة قادرة ، اذا ماساد الاحساس بالصبر والواقعية والمسؤولية من جانب جميع الأطراف ، أن تؤدى الى اقامة منطقة للسلم والاستقرار والصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا * .

السيد الألفي (جمهورية اليمن الديمقراطية) : السيد الرئيس ، لقد عانت منطقة جنوب شرقي آسيا من الحروب المدمرة لسنوات طويلة ، وكانت ذروتها الحرب العدوانية الأمريكية ضد شعوب الهند الصينية التي فقدت مئات الآلاف من خيرة أبنائها ، بل لاتزال دول الهند الصينية تعاني حتى اليوم من آثار تلك الحرب التي استخدمت فيها الامبريالية الامريكية جميع أنواع الأسلحة الفتاكة المتطورة وكذا الأسلحة الكيميائية التي تنتشر آثارها على البيئة والأراضي الزراعية في تلك الدول .

وفي ظل ما عانته شعوب منطقة جنوب شرقي آسيا خاصة شعوب الهند الصينية ،

---

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

من قتل وتشريد ودمار للأراضي والممتلكات من قبل آلة الحرب الامريكية ، فان أهم ما تتطلع اليه هو السلم والاستقرار في منطقتها ، فشعوب كمبوتشيا الشعبية ولاوس وفييت نام التي تعرضت للعدوان الامريكي تتطلع باهتمام الى اليوم الذى تنعم فيه بالسلم والاستقرار في تلك المنطقة لتبني في ظلهما بلدانها التي دمرتها الحرب . وانطلاقا من ذلك فانها تنادى دائما بتسوية الخلافات بين دول المنطقة عبر المفاوضات القائمة على المساواة وعدم فرض ارادة أى طرف على الطرف الآخر والاحترام المتبادل للمصالح المشروعة للأطراف المعنية .

وفي سبيل ذلك تقدمت دول الهند الصينية بسلسلة من المقترحات البناءة ، أبرزها المقترحات التي صدرت عن مؤتمر القمة المنعقد في فينتيان في شباط/فبراير ١٩٨٢ والتي حددت اطار التسوية الشاملة لجميع المشاكل المتعلقة بجنوب شرقي آسيا . ان هذه المقترحات البناءة التي أكدت عليها الاجتماعات الوزارية اللاحقة لكمبوتشيا ولاوس وفييت نام وأكدها أيضا وزير خارجية فييت نام في كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين انما تدلل على الموقف المبدئي والحرص المستمر وحسن النية التي عبرت عنها مرارا دول الهند الصينية من أجل تحقيق السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا .

لقد أبرزت السنوات الماضية مجموعة من العوامل الايجابية تجاه تحقيق السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . فلقد تم البدء في عملية الحوار بين دول الهند الصينية ودول رابطة " أمم جنوب شرقي آسيا (الاسيان) " . ونحن ، اذ نناشد دول " الاسيان " الدخول في مفاوضات مع دول الهند الصينية وتعزيز التفاهم المتبادل بينهما وتسوية الخلافات بين المجموعتين ، فاننا نعتقد ان القرارات التي اتخذت في مؤتمرات القمة لحركة عدم الانحياز ، والتي قبلتها المجموعتان لا تزال تشكل أساسا لتسوية المشاكل في جنوب شرقي آسيا .

Digitized by UNOG Library

وفي نفس الوقت فاننا ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تساعد في تخفيف التوتر وتشجيع الحوار في جنوب شرقي آسيا ، وفي هذا الصدد ، فاننا نرى ان السبيل الرئيسي للاسهام في مساعدة الدول المعنية في جنوب شرقي آسيا للدخول في مفاوضات على أساس قرارات حركة عدم الانحياز ومبدأ المساواة والاحترام المتبادل لمصالح كل منها ، هو احترام حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بنفسه ، وانهاء جميع المحاولات الرامية الى معارضة حقه الثابت في الحياة والسلم الحقيقي والاستقلال . فلقد اختار الشعب الكمبوتشي طريقه بالقضاء على الذين ارتكبوا الجرائم بحقه ، واليوم يقيم جمهورية كمبوتشيا الشعبية وحكومته الشرعية التي تعبر عن طموحاته المشروعة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستقل ومن أجل السلم والاستقرار .

ان الاستمرار في معاداة شعب كمبوتشيا ومعارضة نهضته والتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية لا يخدم مصالح دول وشعوب الهند الصينية ، ولا يخدم قضية السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، فمقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة لا تزال تحتله مجموعة بول بوت العميلة التي لفظها شعب كمبوتشيا بعد أن اقترفت بحقه مجازر دموية راح ضحيتها الملايين من ابناء كمبوتشيا . ان المجتمع الدولي الذي يقر بالمجازر التي اقترفتها مجموعة بول بوت لا يمكن أن يفرض على شعب كمبوتشيا هذه المجموعة الفاشية لتمثله في الأمم المتحدة في الوقت الذي يتجاهل فيه ارادة شعب كمبوتشيا وحكومته الشرعية . ان مؤتمرات القمة لحركة عدم الانحياز منذ عام ١٩٧٩ ، ادراكا منها لهذه الحقائق الثابتة ، قد أقرت أن يظل مقعد كمبوتشيا في الحركة شاغرا ، وهذا ما أكدت عليه في مؤتمر القمة السابع لدول الحركة ، الذي انعقد في نيودلهي في بداية هذا العام .

ان اليمن الديمقراطية تعترف بحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية الممثل الشرعي والوحيد لشعب كمبوتشيا الذي اختارها بمحض ارادته بعد القضاء على عصابة بول بوت . ان حكومة كمبوتشيا الشعبية تتمتع بسلطة فعلية وقانونية على جميع أراضي كمبوتشيا ، ولا يمكن أن تفرض بقايا نظام بول بوت على شعب كمبوتشيا الذي لفظها بعد أن اقترفت المجازر بحقه وأحدثت الخراب المادي في كمبوتشيا . اننا نرى أن المجتمع الدولي يجب أن يقدم جميع أشكال الدعم لحكومة كمبوتشيا الشعبية من أجل اعادة بناء

Digitized by UNOG Library

كمبوتشيا ، وأن يعيد لها مقعدها الصحيح في الأمم المتحدة ، وهذا هو ما سيساهم في تحقيق السلم واستقرار الوضع في منطقة جنوب شرقي آسيا ، وسيساعد على تسوية جميع الخلافات بين الدول المعنية بما يخدم مصالحها المشتركة .

السيد فونغساى (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): منذ أربع سنوات تنظر الجمعية العامة في مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، وهي مسألة تشغل بال المجتمع الدولي ونجد أن حلها يؤثر بطبيعة الحال على مستقبل السلم والأمن الدوليين . ولقد رأينا بوضوح ان الموضوع الرئيسي في المناقشة العامة في الجمعية العامة هذا العام ، هو تعزيز السلام والأمن في العالم، حيث أنهما معرضان للخطر نظرا لسباق التسلح ، بما في ذلك سباق الأسلحة النووية والاشعال الذى تقوم به الأوساط الامبريالية التي ترمي الى الهيمنة لبؤر الاضطرابات والتوتر في جميع انحاء العالم .

ولذلك فان منطقة جنوب شرقي آسيا نظرا لوضعها الجغرافي السياسي والاستراتيجي ، ونظرا للموارد البشرية والطبيعية التي تحتوى عليها ، كانت موضع نهم الامبريالية والهيمنة من جانب الدول العظمى . ويجدر بنا أن نذكر ان تاريخ منطقة جنوب شرقي آسيا ، مثل تاريخ الاجزاء الاخرى من آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، يتمثل في الأخذ بطريق النضال البطولي للشعوب ضد الدول الاستعمارية والامبريالية لاستعادة حريتها واستقلالها الوطنيين .

ومن هذه الشعوب البائسة ان شعوب لاوس وفييت نام وكمبوتشيا كانت ولا تزال تتأثر ماديا ومعنويا من جراء المغامرات الاستعمارية الامبريالية الاجنبية . ويعد التحرر الكامل من السيطرة العدوانية الامريكية في ١٩٧٥ ، فان شعوب الهند الصينية لم تكن تأمل الا أن تعيش وتتعاون في ظل السلم والصداقة مع شعوب العالم الأخرى ، وخاصة مع جيرانها دون تمييز بسبب النظم السياسية أو الاجتماعية التي ينتمي اليها هؤلاء الجيران .

وللأسف فان عهد السلم والصداقة والتفاهم المتبادل لم يدم طويلا : هناك بؤس آخر حاق بهذه الشعوب المنكوبة في لاوس وكمبوتشيا وفييت نام ويرجع السبب في ذلك الى ان النظام السياسي والاجتماعي الذى اختارته هذه الدول الثلاث غداة انتصارها المدوى على العدوان

Digitized by UNOG Library

الامبريالي الامريكي لم يحظ برضاء التوسعيين الصينيين الداعين الى الهيمنة . ومن هنا التواطؤ اللاأخلاقي بين الصين والامبريالية الامريكية للقضاء على النظم الجديدة في لاوس وفييت نام وكمبوتشيا .

ولقد وافت وفد بلادى ، مثله مثل وفود أخرى ،الفرصة في الماضي لأن يصف الصورة التي لجأ اليها التوسعيون الصينيون للوقوف في وجه بلدان الهند الصينية ، بمساعدة " ورقتهم الرابحة " التي كانت ولا تزال عصابة بول بوت اينغ ساري كيو سوافان المتخفية تحت اسم " الحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية " . هذا هو السبب الأساسي لعدم الاستقرار والتوتر السائدين حاليا في جنوب شرقي آسيا . وهناك أسباب أساسية أخرى وهي أسباب سوف أعود اليها فيما بعد .

ومن الأمور ذات المغزى ان التوسعيين في بكين ، بالتواطؤ مع الامبرياليين الامريكيين ، قد استخدموا كل المناورات والحيل الممكنة لكي يخدعوا الرأى العام في الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، قائلين لهذه الدول ان ما يسمى بالموقف في كمبوتشيا ، وليس السياسة التوسعية الصينية ، هو السبب الرئيسي للتوتر وعدم الاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا . اذا شئنا أم لم نشأ فهناك تياران للفكر ووجهتان للنظر مختلفتان في هذا الصدد .

Digitized by UNOG Library

وبالنسبة الى بلدان الهند الصينية وبلدان أخرى محبة للسلام والعدل في العالم ، فان التوتر وعدم الأمن سادا في ذلك الجزء من العالم قبل مغامرة بول بوت . ومن الذى يستطيع أن ينكر استراتيجية ما و الطويلة الأجل للسيطرة والتوسع ، تلك الاستراتيجية التي شكل الثوريون المزيفون بالنسبة اليها ولا يزالون يشكلون حصان طروادة ، والتي خلقت تهديدا للسلم والأمن لبلدان كثيرة في جنوب شرقي آسيا ؟ ان العالم يدرك التكتيك الجديد الذى اتخذه التوسعيون في بكين ، والذى ينطوى ، بغية الحصول على الثقة من جانب المسؤولين في هذه البلدان ، على تقديم التأييد السياسي والمعنوى لمن يسمون بالتمردين . ان هذا ليس سوى خداع وحملة ابتسامات موجهة الى المسؤولين في هذه البلدان . ويجب علينا أن نذكر أن المسئولين في بعض بلدان المنطقة لم يقعوا في هذا الشرك ، ورأوا أنه تم الالتزام بهذه الاستراتيجية التوسعية التزاما معتدلا بصورة مؤقتة لأن الأولوية كانت قد اعطيت لاثارة القلاقل في كمبوتشيا ولاوس وفييت نام . أما فيما يختص بمن يطلب عليهم اسم الثوريين فان مهمتهم الرئيسية كانت القيام بحملة تحريض ايديولوجية داخل جماهير الطلاب بغية احداث تغيير سلمي تقريبا لانظمة الحكم في البلدان المعنية .

ان بعض بلدان المنطقة ، كما اشرت من قبل ، قد ساورها الشك في التوسعيين في بكين ، والاحداث التي وقعت في اندونيسيا في ١٩٦٥ على سبيل المثال والنزاعات الدامية بين الصينيين والماليزيين غداة الانتخابات العامة في ١٩٦٩ في ماليزيا ، كانت دليلا على ذلك . ان رئيس الوزراء السابق في ماليزيا السيد رحمان قد أكد في مذكراته بعنوان " أسباب ونتائج الاضطرابات العنصرية " ، أن ما حدث قد قام بتغذيته الشيوعيون الصينيون وحدهم . ان المسئولين في ماليزيا حتي اليوم يخشون التهديد الصيني . ولذلك ، فان وزير خارجية ماليزيا السيد تان سرى غزالي شافعي قد صرح مؤخرا أمام الجمعية الملكية للكمنولث في لندن بما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

" هذا لا يعني أن الصين قد تخلت عن أحلامها بالنسبة الى الهيمنة الاقليمية. انها قد أجلت ذلك الى يوم آخر حينما تصبح أكثر قدرة على متابعة هذا العمل " .

Digitized by UNOG Library

(واصل كلمته بالفرنسية)

ومن بين أسباب التوتر وعدم الاستقرار الاقليمي ، هناك الاستراتيجية الآسيوية والشاملة التي تتبعها الامبريالية الأمريكية تجاه جنوب شرقي آسيا وتجاه اجزاء اخرى من العالم . ان هذه الاستراتيجية التي تتسم بالتدخل والعدوان ، يجرى تطبيقها بطريقة عملية في المنطقة عن طريق اشخاص او بلدان معينة . وهذا يفسر السبب في ان الولايات المتحدة رغم هزيمتها في الهند الصينية عام ١٩٧٥ ، لم تترك قواتها وقواعدها في بعض بلدان المنطقة فحسب ، بل تسعى أيضا الى دعمها وتطويرها . وما هو أخطر من ذلك أنها تسعى بكل الطرق الى تحويل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الى حلف عسكرى . وعلى سبيل الانتقام فانها وجدت الفرصة الملائمة للتواطؤ مع حلفائها الجدد الذين كانوا اعداء في الماضي بغية اثارة القلاقل والقضاء على البلدان الثلاثة في الهند الصينية . ان شعوب المنطقة ترنو الى الحياة والتعايش في ظل السلام والصداقة والاستقلال كل منها مع الآخر . لقد عانت بما فيه الكفاية من حالة عدم الأمن وعدم الاستقرار السائدين في هذه المنطقة . وتلك الحالة تؤخر المنطقة عن القيام بمهمتها النبيلة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان بعض هذه البلدان ترى بوضوح أن التدخل الأجنبي ووجود القوات والقواعد الامبريالية على أرضها يحدثان الاضطرابات والتوترات ويؤديان الى تفاقم الفقر ويمسان هيبة بلادها ويشوهان صورتها وكرامتها بوصفها بلدانا مستقلة ذات سيادة . ومن هنا كانت المظاهرات المعادية للأمريكيين التي تم تنظيمها قبل وقت ليس بطويل في بعض بلدان المنطقة .

هذه هي الأسباب الرئيسية للتوتر وعدم الاستقرار السائدين حاليا في جنوب شرقي آسيا . وبطبيعة الحال فان التوسعيين الامبرياليين بل وجيراننا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، لهم وجهة نظر مختلفة . ففي رأيهم أن الموقف في كمبوتشيا أو وجود القوات الفييتنامية في هذا البلد الشقيق يعتبر السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة . ان وفد بلادى لا يريد أن يطيل في الحديث حول هذا الادعاء لأننا سبق أن شرحنا هذا الموضوع بما فيه الكفاية قبل اسبوعين .

Digitized by UNOG Library

وبغض النظر عن صحة او عدم صحة الحجج التي يقدمها هذا الطرف أو ذاك لتأييد وجهة نظره ، فان وفد بلادى يود أن يقترح أن نتناول المناقشة حول مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا بروح بناءة خالية من أية أفكار سياسية مسبقة. كيف نستطيع أن نعيد السلم والاستقرار في هذه المنطقة ؟ ان هذه هي المشكلة الأساسية التي ينبغي أن نحاول حلها . وفي هذا الصدد ، فان البلدان الثلاثة في الهند الصينية قد تقدمت بمجموعة من مقترحات تشهد بحسن نيتها ورغبتها المخلصة في التوصل الى تسوية سياسية لمشكلات السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . وللتدليل على حسن النية ، فان جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية قد اقترحت على سبيل المثال ان توقع بين بلدان الهند الصينية من ناحية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من ناحية أخرى معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف بعدم العدوان والتعايش السلمي . وهذا يبدو لنا منطقيا تماما ، اذ ان جيراننا يشكون في نوايانا السلمية . ولن يكون هناك أى تهديد من فييت نام وحينئذ فمن حقنا ان نتساءل عما اذا كان هذا الرفض للتوقيع معنا يمكن أن يكون له تفسير عكسي ، أى أن لجيراننا مرامي عدوانية تجاهنا .

اننا أيضا قبل عامين اقترحنا الدعوة أولا الى مؤتمر اقليمي لجنوب شرقي آسيا ، وهذا كان أول بديل ، ثم مؤتمر دولي وهذا هو البديل الثاني . وفي عام ١٩٨١ ، فان السيد فون سيباثو نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في لاوس اقترح أمام الجمعية العامة المبادئ السبعة التي يمكن أن تحكم علاقات حسن الجوار والتعاون بين دول المنطقة . وبعد عام ، أى في العام الماضي ، فان وزير خارجيتنا الذى كان يتكلم باسم بلدان الهند الصينية الثلاثة ، قدم رسالة الى زملائه من مجموعة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، أوضح فيها الأساليب المتعلقة بالدعوة الى عقد هذا المؤتمر الدولي المتعلق بجنوب شرقي آسيا وبالمشاركة فيه فهل نحن في حاجة أن نذكر أن البلدان الثلاثة في الهند الصينية تهتم دائما باحترام المصالح المشروعة لكل جانب ومبدأ المساواة

Digitized by UNOG Library

والاحترام المتبادل وعدم فرض وجهات نظر من جانب طرف على طرف آخر . ولمراعاة الاهتمام المشروع بأمن تايلند ، فان جمهورية كمبوتشيا الشعبية اقترحت اقامة منطقة أمن ، بدلا من منطقة منزوعة السلاح ، على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا وهي منطقة نجد فيها القوات المسلحة لكمبوتشيا وتايلند ويصرح لها فقط بأن تعسكر فيها . وللأسف ، فان كل المقترحات التي سبق لي أن ذكرتها أيا كانت واقعيتها وسمتها البناءة ، قد رفضها الجانب الآخر ، ومن ناحية أخرى ، تم اختيار حل في اتجاه واحد أى حل يتعارض مع الأماني المشروعة لشعب كمبوتشيا . ان هذا الحل الذى تم التنديد به ، كما يعرف الجميع، متضمن فيما يسمى ببيان المؤتمر الدولي حول كمبوتشيا الذى عقد هنا في نيويورك عام ١٩٨١ تحت رعاية منظمتنا .

Digitized by UNOG Library

وسيتذكر الأعضاء ان بلدان الهند الصينية الثلاثة رفضت ما يسمى بالاعلان لسبب بسيط هو أن المؤتمر الذى برز عنه هذا الاعلان عقد رغم الاحتجاجات ودون مشاركة الأطراف المعنية مباشرة .

لقد أوضحت التجارب الماضية والحديثة أن أى حل أو اقتراح يتجه الى حل أية مشكلة أيا كانت اذا لم يسبقه اتفاق بين الأطراف المعنية مباشرة فانه لسوء الحظ يكون مقضيا عليه بأن يلقى العقبات أو بالفشل . وهذه هي الحالة بالنسبة للاعلان الشهير لما يسمى بالمؤتمر الدولي بشأن كمبوتشيا . وبعبارة أخرى ، فان أى اقتراح مفروض تقدم به أحد الأطراف لا يمكن قبوله من الطرف الآخر . وهذا يفسر لماذا أعلنت بلدان الهند الصينية الثلاثة وعلى وجه الخصوص ، جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ان الاقتراح الأخير غير مقبول ، وهو الاقتراح الذى تقدمت به تايلند والبلدان الأخرى من رابطة امم جنوب شرقي آسيا بأن تقوم فييت نام بسحب قواتها ٣٠ كيلومترا من الحدود التايلندية الكمبوتشية ، أو سحب هذه القوات الى ما يسمى بالقاعدة الاقليمية ، بينما قوات بول بوت التي تساعدها الصين تستطيع أن تقوم بحرية بانشطتها العدوانية هناك . ان هذا الاقتراح لا يأخذ في الاعتبار أيا من المصالح المشروعة لا من جمهورية كمبوتشيا الشعبية وفييت نام .

أما بالنسبة لبلدان الهند الصينية الثلاثة فانها لا تزال تظهر الواقعية وحسن النية السياسية في جهودها للاسهام في التطبيع وتطوير علاقات حسن الجوار مع جاراتها في المنطقة . وهكذا على سبيل المثال فان عددا معينا من القرارات الهامة اتخذ غداة مؤتمر القمة الأول لبلدان الهند الصينية الثلاثة الذى عقد في شباط/فبراير الماضي في فيينتيان . وأحد هذه القرارات يتضمن فكرة السحب السنوى الجزئي لمتطوعي الجيش الفييتنامي من جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وطبقا لهذا القرار فان السحب الثاني لمجموعات كبيرة من المتطوعين الفييتناميين حدث في أيار/مايو الماضي بحضور العديد من رجال الصحافة الأجنبية بصفة مراقبين ، وقد وقع الانسحاب الأول في تموز/يوليه ١٩٨٢ . وقال وزير خارجية بلادى في خطابه الذى ألقى هنا في ٥ تشرين الأول/اكتوبر الماضي بأن هذا :

Digitized by UNOG Library

" . . . يمثل جدية رغبتنا ويؤكد الموقف الثابت لفييت نام القائم على احترام استقلال وسيادة هذا البلد " . (A/38/PV.20، ص ٢٩ — ٣٠)

أما بالنسبة للانسحاب الكلي للمتطوعين في الجيش الفييتنامي من كمبوتشيا فقد كان هذا أيضا موضوعا للنقاش خلال اجتماع قمة البلدان الثلاثة في الهند الصينية بين جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية . وسيحدث ذلك حالما يتم تأمين السلم والأمن في جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ان هذه هي الاقتراحات الرئيسية التي نعتقد انها بناءة وواقعية والتي قدمتها بلدان الهند الصينية الثلاثة من أجل تسوية مشاكل السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . أما بالنسبة لطريقة تسوية هذه المشاكل فان هذه الطريقة أعاد التأكيد عليها مؤتمر القمة لبلدان الهند الصينية الثلاثة المشار اليه آنفا الذى ذكر :

"...ان علاقات الصداقة والتعاون بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تشكل عنصرا هاما في حفظ السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ولذا فان على هذه البلدان أن تسوى جميع الخلافات عن طريق مفاوضات تتحلى بروح حسن الجوار والتعايش السلمي والتعاون والصداقة فيما بينها . وينبغي ألا تسمح هذه البلدان لبلدان خارجية بالتدخل والتفريق بينها أو استخدام أراضي أحدها ضد الآخر" . (A/38/98 ، ص ٦)

ويجدر الاشارة هنا انه خلال المؤتمر السابع المنعقد في تموز/يوليه الماضي في بنوم بنه ، فان وزراء خارجية لاوس وكمبوتشيا وفييت نام أعربوا مرة أخرى عن مقترحاتهم المتعلقة باعادة السلم والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، ودعوا بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين الى أن تبدأ دون ابطاء عملية الحوار والتفاوض تمشيا مع روح ونص الاعلان السياسي بشأن جنوب شرقي آسيا لمؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز الذى عقد في آذار/مارس ١٩٨٣ في نيودلهي . ان بلدان الهند الصينية مستعدة على اساس اعلان نيودلهي الذى أعاد التأكيد عليه وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في الاجتماع الذى عقد في نيويورك في تشرين الأول/اكتوبر لبدء المناقشات مع جاراتها دون اية شروط مسبقة . ولابداء حسن النية

Digitized by UNOG Library

فانها قبلت الصيغة المقترحة من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فيما يتعلق بمنطقة السلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا كاساس للحوار.

أما بالنسبة لمشكلة اشتراك مجموعتي البلدان ، الهند الصينية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، كما أشار وزير خارجية بلادى في البيان الذى أدلى به أمام هذه الجمعية في ٥ تشرين الأول/اكتوبر الماضي فان جدول أعمال الاجتماع يجب أن يكون موضوع اتفاق بين مجموعتي البلدان . وفي هذا الصدد فان جمهورية كمبوتشيا الشعبية بيّنت بوضوح انه ليس لديها اى نية في جعل اشتراكها شرطا مسبقا او عقبة في سبيل بدء هذا الحوار . ونأمل باخلاص أن جاراتنا تشاطرنا وجهات نظرنا ، بمعنى انه لا يمكن اعادة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا الا من خلال السبل السلمية مثل الحوار والمفاوضات . وان الوسائل العسكرية أو المجابهة المسلحة او اختبار القوة يمكن أن تؤدى بنا الى الفوضى والدمار والخراب لهذه المنطقة الغنية الجميلة في جنوب شرقي آسيا . يجب أن نصغى الى صوت شعوبنا ، فهو صوت التعقل والصداقة والتفهم والتعايش السلمي . وينبغي الا نصغي لأصوات الدول الأجنبية التي لا تحمل سوى طموحات الامبريالية والهيمنة .

ان وفد بلادى يود أن يشيد بالأمين العام للأمم المتحدة على جهوده الشخصية الصبورة والمتشبثة التي يبذلها باستمرار لتعزيز فتح الحوار والمفاوضات البناءة بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وفي نفس الوقت فاننا نود مناشدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعم هذا الاتجاه صوب الحوار بين بلدان المجموعتين ، الحوار الذى نأمل مخلصين أن يسهم قريبا في جعل جنوب شرقي آسيا منطقة للسلم والاستقرار والصداقة والتعاون المتبادل المفيد لان هذا هو ما تتطلع اليه الشعوب في هذه المنطقة في لهفة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد استمعنا الى المتكلم الاخير في المناقشة . ولم يقدّم مشروع قرار بشأن هذا البند . ولقد اقترح بعد المشاورات انه لمتابعة الجهود من أجل تحقيق السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ينبغي تأجيل النظر في البند المعنون " موضوع السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " وان يدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

اذا لم يكن هناك اعتراض على الاقتراح فسيتقرر ذلك .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا نكون قد انتهينا من النظر في البند ٣٧ من جدول الأعمال .

تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل رفع الجلسة أود أن أخطر الجمعية العامة أن عددا من المتكلمين قد سجلوا أسماءهم للكلام بشأن البند ٣٢ المعنون " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " الذى سنبدأ النظر فيه غدا صباحا . وانني أعتزم اقتراح اقفال قائمة المتكلمين غدا الساعة ١٢ ظهرا .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠

Digitized by UNOG Library